

مؤقت

مجلس الأمن



السنة الثامنة والستون

الجلسة ٧٠٢٤

الأربعاء، ٢٨ آب/أغسطس ٢٠١٣، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس:	السيد روسي	(الأرجنتين)
الأعضاء:	أذربيجان	السيد موسييف
	أستراليا	السيدة كنغ
	الاتحاد الروسي	السيد إيليشيف
	باكستان	السيد مسعود خان
	توغو	السيد مينو
	جمهورية كوريا	السيد سول كيونغ - هون
	رواندا	السيد مانزي
	الصين	السيد ليو جي يي
	غواتيمالا	السيد روسينثال
	فرنسا	السيدة لو فراي دو إيلين
	لكسمبرغ	السيد مايس
	المغرب	السيد لوليشكي
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد بارهام
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة ديلورتنس

جدول الأعمال

المسألة المتعلقة بهاييتي

تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هاييتي (S/2013/493)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-506.



وثيقة ميسرة

الرجاء إعادة التدوير



1345965 (A)



افتتحت الجلسة الساعة ١٥/١٠.

الإعراب عن الترحيب بمعالي السيد ليو جي الممثل الدائم للصين لدى الأمم المتحدة

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أود، في بداية هذه الجلسة، أن أعرب، بالنيابة عن المجلس، عن الترحيب الحار بسعادة الممثل الدائم الجديد للصين لدى الأمم المتحدة، سعادة السيد ليو جي، الذي سينضم إلينا في جلسة اليوم. ونتطلع بقدر كبير إلى أن نتعاون معه تعاوناً وثيقاً.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة فيما يتعلق بهايي

تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايي (S/2013/493)

الرئيس (تكلم بالإسبانية): وفقاً للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثلي إسبانيا وأوروغواي والبرازيل وبيرو وترينيداد وتوباغو وشيلي وكندا وكولومبيا والمكسيك وهايي واليابان إلى الاشتراك في هذه الجلسة.

بموجب المادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيدة ساندارا أونوريه، الممثلة الخاصة للأمين العام ورئيسة بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايي إلى الاشتراك في هذه الجلسة.

بموجب المادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو سعادة السيد يونيس فريلاس، نائب رئيس وفد الاتحاد الأوروبي لدى الأمم المتحدة، إلى الاشتراك في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أود أن الفت انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2013/493، التي تتضمن تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايي.

أعطي الكلمة الآن للسيدة أونوريه.

السيدة أونوريه (تكلمت بالإسبانية): أود أن أعرب عن جليل شكري لجمهورية الأرجنتين، بصفتها رئيسة مجلس الأمن لهذا الشهر، ولجميع الأعضاء على تنظيم هذه الجلسة، التي يتمثل غرضها في تزويد المجلس بأحدث تقرير للأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايي (S/2013/493).

كما يسرني أن أشارك المجلس، للمرة الأولى بصفتي الممثلة الخاصة للأمين العام، تقييماً لآخر تطورات الحالة السياسية والأمنية في هايي، فضلاً عن استعراض عام لأنشطة بعثة الأمم المتحدة في الأشهر القليلة الماضية في دعم صنع السلام وتحقيق الاستقرار السياسي وتعزيز سيادة القانون.

(تكلمت بالفرنسية)

وأود أيضاً أن اغتنم هذه الفرصة لأرحب في القاعة بوجود الممثل الدائم لجمهورية هايي.

(تكلمت بالإسبانية)

وأود أن أبدأ ببيان بالإعراب عن الشكر الخاص لجميع البلدان التي تسهم بقوات وبوحدات شرطة في بعثة الأمم المتحدة ولجميع الدول الأعضاء التي تعاونت في عملية تحقيق الاستقرار وإعادة الاعمار على الدعم القيم الذي تقدمه لتوطيد السلام والديمقراطية في هايي.

(تكلمت بالإنكليزية)

ومنذ الإحاطة الإعلامية التي قدمها سلفي إلى مجلس الأمن قبل وقت قصير للغاية في آذار/مارس الماضي (انظر

القانون الانتخابي إلى السلطة التنفيذية وتأخر السلطة التنفيذية في إحالته إلى البرلمان.

وعلى الرغم من البيانات العامة المتكررة الصادرة عن السلطة التنفيذية والتي تؤيد فيها إجراء الانتخابات في أقرب وقت ممكن، فقد دفعت هذه التأخيرات عددا من الأطراف الفاعلة في الدوائر السياسية والمجتمع المدني للتعبير عن تشككها في احتمال عقد الانتخابات في عام ٢٠١٣.

(تكلم بالفرنسية)

وإذا جرى تنفيذ أحكام القانون الانتخابي لعام ٢٠٠٨ ولم تعقد انتخابات مجلس الشيوخ بحلول كانون الثاني/يناير ٢٠١٤، فإن مجلس الشيوخ، وكنتيجة منطقية، البرلمان، قد يصبحان هيئتين تفتقران إلى الفعالية. وسيمثل ذلك انتكاسة حقيقية في العملية الديمقراطية، لا تملك هايتي ترف تحملها. وفي حالة كهذه، لا يمكن استبعاد احتمال حشد قوى المعارضة والمجتمع المدني، الأمر الذي من شأنه أن يزعزع الاستقرار السياسي والأمني.

(تكلم بالإنكليزية)

وقد غذى تأخر السلطة التنفيذية في إحالة مشروع القانون الانتخابي إلى البرلمان تكهنات في أوساط المشرعين بأن السلطة التنفيذية أخرت هذه العملية عن عمد لضمان أن يصبح البرلمان غير قادر على القيام بوظيفته. ووجد هذا التصور تجمعا لأحزاب المعارضة الرئيسية التي دعت الرئيس مارتيلى علانية وبصورة متكررة إلى التقييد بالشرط الدستوري القاضي بإجراء الانتخابات في الموعد المحدد، وإلا الاستقالة، مما ترتب عليه الترويج للشعار القائل: "الانتخابات أو الاستقالة".

وفي الوقت نفسه، ثار جدل بشأن الوفاة المباشرة في ١٣ تموز/يوليه لقاض، كان قد أصدر مذكرات لاستدعاء رئيس الوزراء ومسؤولين حكوميين كبار آخرين في سياق التحقيق

(S/PV.6936)، ظلت الحالة الأمنية الشاملة في هايتي مستقرة نسبيا، مع ازدياد للاضطرابات الأهلية والجرائم الكبرى.

والاحصاءات تظهر اتجاهها نزوليا في جرائم القتل والخطف وحوادث الاضطرابات المدنية العنيفة خلال النصف الأول من العام، بالمقارنة مع نفس الفترة من عام ٢٠١٢. ومع ذلك، فقد شهدنا مؤخرا تزايدا في الاحتجاجات ذات الدوافع السياسية والتي تربط بين المظالم الاجتماعية والاقتصادية ورسائل أوسع نطاقا مناهضة للحكومة، بما في ذلك عدم الرضا عن المآزق الانتخابي المستمر.

وبدعم من شرطة الأمم المتحدة، تحسن أداء الشرطة الوطنية الهايتية وواصلت الاضطلاع بالمزيد من المسؤوليات عن توفير الأمن الداخلي، لا سيما في المناطق الأربع التي أخلاها العنصر العسكري للبعثة من بين المناطق العشر في البلد. ومع ذلك، لا تزال القوات العسكرية والوحدات الشرطة التابعة للبعثة تقوم بدور هام في دعم الشرطة الوطنية في الحفاظ على الأمن والاستقرار العام. ولا يزال الاستمرار في تعزيز الشرطة الوطنية يشكل معيارا حاسما لتحقيق الاستقرار، خاصة فيما تشرع البعثة في تركيز أنشطتها.

بخصوص الوضع السياسي، فإن التأخير المستمر في إجراء الانتخابات الجزئية التي طال انتظارها لمجلس الشيوخ والانتخابات البلدية والمحلية يثير قلقا متزايدا ويشكل سلسلة من المخاطر التي تهدد عملية تحقيق الاستقرار. ومن التطورات الجديدة بالترحيب تماما قيام الرئيس مارتيلى أمس وبعد طول انتظار بإحالة مشروع القانون الانتخابي إلى البرلمان، وهو أمر مطلوب لإطلاق العملية الانتخابية. غير أنه كانت هناك تأخيرات مطولة ترجع، جزئيا، إلى أن الأفرع الثلاثة للحكومة استغرقت مدة ثمانية أشهر لتعيين الأعضاء التسعة في المجلس الانتخابي الذي أنشئ في نهاية المطاف في نيسان/أبريل ٢٠١٣، وما تلا ذلك من تأخر المجلس الانتخابي في تقديم مشروع

وقد اجتمع سلفي، وكذلك نائب الممثلة الخاصة للبعثة، واجتمعت أنا أيضا مع الرئيس مارتيلي ورئيس الوزراء لاموت في عدة مناسبات لتوضيح الخفض المستمر لوجود البعثة وخطة تركيز أنشطتها والمجالات الأربعة التي حددتها للنقاط المرجعية لتحقيق الاستقرار. وأعرب الزعيمان عن دعمهما لعملية انسحاب تدريجي للبعثة مع تزايد قدرة المؤسسات الوطنية. وفي هذا الصدد، أنشئ فريق عامل مشترك بين الحكومة والبعثة في نيسان/أبريل لرصد النقل التدريجي والمنظم للمسؤوليات إلى الحكومة. ومن المهم للغاية أن تواصل الحكومة، بدعم من البعثة، العمل على جبهات عدة لدفع عجلة التقدم نحو الوفاء بالنقاط المرجعية لتحقيق الاستقرار.

ولا بد من المحافظة على المكاسب التي تحققت على صعيد الاستقرار والأمن من أجل نجاح هايتي في جهودها الجارية لإقامة شراكات اقتصادية وجذب الاستثمار الأجنبي وتعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية - حجر الزاوية للاستقرار الدائم.

وفيما يتعلق بالنقاط المرجعية لتطوير الشرطة، فإن بلوغ أهداف خطة تطوير الشرطة للفترة ٢٠١٢-٢٠١٦ يتطلب الالتزام المتواصل من قبل الحكومة والدول الأعضاء بضمان توفير التمويل الكافي لدعم بناء قوة شرطة مهنية وموثوق بها وقابلة للمساءلة. وتشمل التحديات المتبقية عدم كفاية التغطية الإقليمية لقوة الشرطة، وذلك بسبب النقص في الأفراد، والحاجة إلى مواصلة تعزيز إدارة المؤسسة وقدراتها الإدارية وهيئة التفويض العامة التابعة لها.

والتأخير في إنشاء المجلس الانتخابي وعدم الوضوح بشأن القانون الانتخابي يضعفان حتى الآن قدرة الهيئة الانتخابية على إحراز تقدم ملحوظ في التحضيرات للعملية الانتخابية

ومع ذلك، فقد قدم المجلس الانتخابي طلب تضمين الميزانية الوطنية للفترة ٢٠١٣-٢٠١٤ تكاليفه التشغيلية، وبدأ

في مزاعم فساد تتعلق بأفراد من أسرة الرئيس. وأعرب مراقبون عن قلقهم إزاء استقلال القضاء في أعقاب سلسلة من مذكرات الاعتقال المثيرة للجدل التي صدرت بحق أشخاص ذوي صلة بالتحقيق في قضية الفساد المزعومة. وفي غضون ذلك، تحقق لجان خاصة تابعة لمجلس الشيوخ ومجلس النواب في ملابسات وفاة القاضي.

وفي هذا المناخ من الاستقطاب والشك المتبادل المتزايد، أتواصل مع الجهات الفاعلة السياسية الرئيسية في هايتي من طرفي المعادلة لتشجيع إجراء حوار بهدف التوصل إلى اتفاق حد أدنى بشأن سبل المضي قدما، وبخاصة فيما يتعلق بالانتخابات. كما أنني أعقد لقاءات منتظمة مع أعضاء السلك الدبلوماسي المعتمدين في هايتي، بما في ذلك البلدان المساهمة بقوات، لضمان بذل كل جهد ممكن لكفالة استمرارية مؤسسات الدولة، وبالأخص استمرار عمل البرلمان بعد كانون الثاني/يناير ٢٠١٤. ومن المهم أن نظل نحن، المجتمع الدولي، متحدين في رسالتنا المشتركة وأن نتكلم بصوت واحد.

وبخصوص عملية تركيز أنشطة البعثة التي تستند إلى الظروف، فقد استكمل العنصر العسكري وعنصر الشرطة الخفض المقرر لعدد أفرادهما خلال الفترة المشمولة بالتقرير، وفقا للقرار ٢٠٧٠ (٢٠١٢). والبعثة على أهبة الاستعداد للشروع في مزيد من التعديلات لقوام القوات، على نحو ما قد يكلفها به المجلس في تشرين الأول/أكتوبر.

وفيما يتعلق بالكوليرا، فقد أودى الوباء، حتى ٢٩ حزيران/يونيه، بحياة ١٧٣ ٨ شخصا وأصاب أكثر من ٦٦٠ ٠٠٠ آخرين. وتبلغ ميزانية الخطة الوطنية للقضاء على الكوليرا ٤٤٣,٧ مليون دولار للفترة ٢٠١٣-٢٠١٥، والتي تم التعاقد بتوفير نسبة ٤٧ في المائة تقريبا منها. وتواصل الأمم المتحدة دعم حكومة هايتي في الوفاء بمختلف الأولويات القصيرة والمتوسطة الأجل التي يتعين معالجتها للقضاء على انتشار الكوليرا في البلد.

الصعيد الوطني بأن الحد الأدنى من التوافق السياسي، الذي يجعل من الممكن إجراء انتخابات في أقرب وقت ممكن، والاتفاق على استمرار المؤسسات، يصبان في مصلحتهم، وفي مصلحة الأمة.

وتحقيقاً لهذه الغاية، فإن الاهتمام الذي أبداه أصحاب المصلحة على الصعيد الوطني بالحوار كوسيلة من وسائل التوصل إلى اتفاق، سبب يدعو للتفاؤل وينبغي تشجيعه. ويمكن أن تشكل مبادرة الوساطة، وكذلك جهودنا المكثفة الرامية لتعزيز الحوار بين الجهات الفاعلة الوطنية، الأساس لعملية مشتركة بين الهائيتين، من شأنها القدرة على التغلب على المأزق الحالي ومنع وقوع أزمة محتملة يمكن أن يكون لها تأثير على استقرار هايتي.

(تكلمت بالإسبانية)

إن البحث عن سبل لتيسير الحوار والتوافق بين الهائيتين، أمر أساسي لبناء بلد قادر على الاعتماد على نفسه، بمؤسسات ديمقراطية من شأنها أن تقدم استجابات ملموسة للعديد من التحديات التي تنتظرنا، وإخراج هايتي من الأزمة الدورية المؤسسية التي ميزتها، وغالباً جداً ما شلتها.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أشكر السيدة أونوري على إحاطتها الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء مجلس الأمن.

السيد ديلورينتس (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالإنكليزية): أشكر الممثلة الخاصة ساندر أونوري على إحاطتها الإعلامية، التي، جنباً إلى جنب مع تقرير الأمين العام (S/2013/493)، يشير إلى إحراز تقدم حقيقي في هايتي، بينما تقوم حاجة إلى المزيد من العمل لضمان استمراره.

إن الولايات المتحدة تجدد دعمها لخطة توطيد البعثة على أساس الأوضاع القائمة التي قدمها الأمين العام، وتوصيته بسحب المزيد من العناصر العسكرية، شريطة أن تسمح

المدير العام للمجلس وأعضاء المجلس تخطيطهم للانتخابات. ويتمثل هدف بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي في تهيئة الظروف التي من شأنها السماح لحكومة هايتي بتولي مسؤولية أكبر تدريجياً فيما يخص إدارة العملية الانتخابية.

فيما يتعلق باحترام سيادة القانون، رغم وضع آليات الرقابة والمساءلة المنصوص عليها في الدستور، من الأهمية بمكان مواصلة الحكومة وشركائها الدوليين بناء قدرات تلك المؤسسات. على سبيل المثال، بدون إنشاء هيئة تفتيش قوية للتدقيق في التعيينات القضائية، لن يكون المجلس الأعلى للقضاء قادراً على ممارسة الرقابة على نحو فعال. ويتطلب تعزيز سيادة القانون أيضاً السماح لمؤسسات الرقابة الرئيسية بالعمل بشكل مستقل.

وفيما يخص معايير الحوكمة الخاصة بالبعثة، ركزت البعثة جهودها الحميدة على تعزيز الحوار بين أصحاب المصلحة على الصعيد الوطني، من أجل التغلب على الجمود الانتخابي. خلال الفترة المشمولة بالتقرير، أعادت العلاقات المتوترة بين السلطة التنفيذية والبرلمان اعتماد جدول أعمال تشريعي توافقي، وهو مؤشر حوكمية رئيسي آخر. وعرقلت تلك الحالة تحقيق تقدم بشأن القيام بإصلاح تشريعي حاسم، مثل قانون مكافحة غسل الأموال، وقانون تمويل الأحزاب السياسية ومراجعة القانون الجنائي وقانون الإجراءات الجنائية.

(تكلمت بالفرنسية)

في الختام، تم هايتي بمنعطف حاسم. في الواقع، يمكن أن يتعرض التقدم الذي جرى إحرازه في مجالي الأمن والاستقرار، فضلاً عن تضافر جهود حكومة مارتيلي/لموث من أجل تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية، للخطر جراء عدم الاستقرار الناجم عن الاستقطاب المرتبط بالجمود الحاصل فيما يخص مسألة الانتخابات. ولا تزال البعثة، بالتشاور الوثيق مع شركائها الدوليين، تعمل على إقناع أصحاب المصلحة على

الهايتية المسؤولة عن ضمان سيادة القانون. ونرحب أيضا بآلية تنسيق فريق الأمم المتحدة العامل المعني بسيادة القانون الجديدة، التي ينبغي أن تنسق بشكل وثيق مع المجتمع المدني والمناخين وحكومة هايتي لتحديد أولويات قطاع العدالة ووضع علامات ملموسة وواقعية، فيما يخص سيادة القانون في هايتي، بما في ذلك حماية حقوق الإنسان لجميع الهايتيين.

في ذلك السياق، يشكل إنشاء الحكومة للجنة مشتركة بين الوزارات معنية بحقوق الإنسان لتعزيز وحماية حقوق الإنسان خطوة إيجابية. كما أن بيان الحكومة الصادر في تموز/ يوليه والداعي إلى التسامح وبند العنف والتمييز ضد المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية، تطور إيجابي آخر.

في الواقع، يجب أن تظل أيضا حماية المواطنين الأكثر ضعفا في هايتي، أولوية بالنسبة لحكومة هايتي والبعثة. ولا يزال العنف الجنسي والجنساني قائمين بشكل مأساوي في هايتي. إنها مشكلة كبيرة، يتعين على البعثة أن تواصل التصدي لها، بما في ذلك من خلال تدريب أفراد الشرطة لمنع وقوع هذه الجرائم ومواجهتها. وفي الوقت نفسه، ينبغي استمرار إعادة التوطين الطوعية للمشردين بطريقة تحترم تماما حقوق المشردين، بينما يتعين تقديم خدمات وتوفير الأمن بشكل كاف للمقيمين في المخيمات.

كما أن صحة ورفاه الشعب الهايتي مهمان بالنسبة للولايات المتحدة. وكجزء من برنامج مساعدتنا الواسع النطاق في هايتي، وبالتنسيق مع الأمم المتحدة والجهات المانحة الأخرى، فإننا نواصل دعم جهود حكومة هايتي لعلاج الكوليرا ومنع تفشيها.

قبل الختام، أريد أن أؤكد دعمنا لسياسة عدم التسامح المطلق التي تنتهجها البعثة فيما يخص الاستغلال والاعتداء الجنسيين. مثل هذه الحوادث تشكل وصمة غير مقبولة على

بذلك الظروف الميدانية، واحتفاظ البعثة بقدرة رد فعل سريعة وقوية. والاستقرار السياسي، على وجه الخصوص، أمر بالغ الأهمية لاستمرار إحراز تقدم في هايتي. وشكل إنشاء المجلس الانتخابي الانتقالي خطوة مهمة، ولكن التأخير المستمر في تحديد موعد الانتخابات البلدية وانتخابات مجلس الشيوخ المحليين أمر يبعث على القلق. يجب أن تعقد الانتخابات في أقرب وقت ممكن، ويتعين أن تكون ذات مصداقية وحرية ونزاهة وشاملة. وتحقيقا لهذه الغاية، فإننا نرحب بتقديم مشروع قانون الانتخابات إلى البرلمان ونحث القادة السياسيين لهايتي على العمل معا الآن لنشر القانون الانتخابي الجديد الذي يتوافق تماما مع الدستور في هايتي. في ذلك الصدد، تقدر الولايات المتحدة تقديرا كبيرا جهود الممثلة الخاصة أونوري الرامية إلى تعزيز الحوار بين الجهات الفاعلة السياسية في هايتي.

و يتطلب الاستقرار السياسي تثبيت الأمن، وبالتالي استمرار المكاسب الأمنية التي تحققت مؤخرا، مثل تحسين أداء الشرطة الوطنية الهايتية وتنشيط جهود تجنيد الشرطة، الحاسمين لمستقبل هايتي. ونحن نشجع البعثة على الاحتفاظ ببناء قدرات الشرطة الوطنية الهايتية على رأس أولوياتها. وينبغي أن يشمل ذلك جهود تجنيد واحتفاظ قويين، لضمان وصول القوة إلى هدفها المتمثل في ١٥ ٠٠٠ شرطي بحلول عام ٢٠١٦، مع التركيز على تجنيد النساء والموظفين الخبراء القادرين على تلبية الاحتياجات التي حددها الأمين العام في تقريره.

ترغب الولايات المتحدة في استمرار برامج الحد من العنف المجتمعي التي تنفذها البعثة، لأنها تزيد من السلامة العامة من خلال إتاحة عمل منتج للشباب المعرضين للخطر والحد من تعرضهم لتجنيد العصابات. بغية تحقيق الأمن في الأجل الطويل، لا يمكن القيام بعمل الشرطة بمعزلة، ولكن يجب أن يكون مصحوبا بتحسينات فيما يخص سيادة القانون. وبالتالي فإن الولايات المتحدة تؤيد بقوة مساعدة البعثة للمؤسسات

ظلت مستقرة نسبياً خلال الفترة المشمولة بالتقرير، مع تناقص الاضطرابات المدنية والجرائم الكبرى. وأداء الشرطة الوطنية الهايتية آخذ في التحسن مع توليها مسؤوليات متزايدة عن توفير الأمن الداخلي. ونشيد كذلك بالحكومة على ما تبذله من جهود للمضي قدماً في التنمية الاجتماعية - الاقتصادية التي أدت، في جملة أمور، إلى زيادة كبيرة في الشراكة الاقتصادية.

وفي الوقت نفسه، فإن هايتي ما زالت تواجه العديد من التحديات. وكما أشار الأمين العام، فإن العملية الديمقراطية في هايتي ما زالت عرضة للانتكاسات المرتبطة بانعدام الاستقرار السياسي والتناحر بين فروع الحكومة. ومن الأهمية بمكان أن تنخرط جميع الأطراف السياسية الفاعلة في هايتي في حوار بناء حفاظاً على التقدم المحرز حتى الآن ومعالجة خلافاتها بروح توفيقية. وهذا الحوار مهم بصفة خاصة للتوصل إلى حد أدنى من التوافق السياسي بشأن إجراء الانتخابات، التي تأخرت طويلاً، في أقرب وقت ممكن، وأيضاً بشأن الأولويات التشريعية الرئيسية. ومن الأساسي أن تواصل الأمم المتحدة دعم الانتخابات المقبلة والإسهام في التقدم بشأن إطلاق العملية الانتخابية.

ومن المهم أيضاً الحفاظ على ما تحقق من تقدم في بناء قدرات الشرطة الوطنية الهايتية. ولا بد من مواصلة بذل الجهود لتدعيم المؤسسات الرئيسية المعنية بسيادة القانون، وإصلاح القطاع الأمني، وجذب الاستثمارات، والنهوض بالتنمية المستدامة وجدول أعمال العملية الديمقراطية. وينبغي أن تبقى الأولوية لحماية المجموعات المستضعفة، وخاصة النساء والأطفال والنازحين. وقد تحققت خطوات كبيرة فيما يتعلق بإعادة توطين النازحين الذين شردهم زلزال عام ٢٠١٠، وإن كان هناك ما يبعث على القلق بشأن حمايتهم وانعدام الأمن الغذائي وتقلص التمويل الإنساني بسرعة واستمرار الضعف الهيكلي. ويكتسي استمرار التفاعل الدولي القوي وجهود

جبين البعثة والأمم المتحدة. ونشجع بذل الجهود المتواصلة والمصممة على منع الاستغلال والاعتداء الجنسيين، فضلاً عن حالات سوء السلوك من قبل قوات حفظ السلام.

وأخيراً، اسمحوا لي أن أكرر عميق امتنان الولايات المتحدة للذين يعملون في البعثة، والذين يعملون بلا كلل كل يوم لتحسين حياة الشعب الهايتي.

وإذ تمضي البعثة قدماً في خطة تركيز أنشطتها على أساس الأوضاع القائمة، ترحب الولايات المتحدة بالدراسة التي سيجريها الأمين العام بشأن أفضل السبل التي يمكن للأمم المتحدة من خلالها أن تواصل الإسهام في تحقيق استقرار هايتي وتنميتها.

وعلى الرغم من التحديات الرئيسية المتبقية، فإن هايتي تصبح أكثر استقراراً. وستظل الولايات المتحدة ملتزمة بالعمل مع حكومة هايتي وشعبها، إلى جانب الأمم المتحدة والشركاء الدوليين، من أجل بناء مستقبل أكثر أمناً ورخاء للبلد.

السيد موسايف (أذربيجان) (تكلم بالإنكليزية): نعرب عن امتناننا للأمين العام لتقديمه التقرير بشأن بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي (S/2013/493)، إلى جانب تقديم معلومات مستكملة بشأن التقدم المحرز خلال الفترة المشمولة بالتقرير صوب تنفيذ خطة تركيز أنشطة البعثة الواردة في تقريره السابق (S/2013/139). ونرحب في المجلس بالمثلة الخاصة للأمين العام، السيدة ساندرأ أونوري، ونشكرها على عرض تقرير الأمين العام.

وأغتنم هذه الفرصة لكي أثني ثانية على البعثة والفريق القطري التابع للأمم المتحدة، الذي لا يزال يؤدي دوراً هاماً في دعم تعافي هايتي واستقرارها.

وكما أكد الأمين العام في تقريره، فإن التقدم المحرز في تحقيق الاستقرار في هايتي منذ بدء نشر بعثة الأمم المتحدة، في عام ٢٠٠٤، كان تقدماً كبيراً. فالحالة الأمنية العامة في البلد

أقرب وقت ممكن. وإنشاء المجمع المؤقت للمجلس الانتخابي الدائم في ١٩ نيسان/أبريل كان خطوة في الاتجاه الصحيح. ونرحب أيضاً بما تم في ٢٤ حزيران/يونيه من إنشاء فرقة عمل مشتركة تتألف من ممثلين عن المجمع المؤقت وبعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والوزارات المختلفة التي كلفها رئيس الوزراء بتسريع عملية التحضير للانتخابات. ونرحب بكون الرئيس مارتيلي قد قدم للبرلمان أمس خطة الإعداد للانتخابات ومشروع القانون الخاص بذلك. وينبغي أن يعقب ذلك عمل يتصف بالعزم من جانب الأطراف الفاعلة السياسية كافة للتأكد من إجراء الانتخابات في أقرب وقت ممكن.

ولكسمبرغ تدعم جهود بعثة الأمم المتحدة للمساعدة في العملية الانتخابية، بما في ذلك تحقيق هدف ضمان مشاركة أوسع للمرأة في العملية الانتخابية.

وفي ضوء نطاق التحديات التي يتعين مواجهتها، من الأساسي أن تعمل هايتي، بدعم من المجتمع الدولي، على إنشاء نظام حوكمة فعال وشامل للجميع وقادر على تلبية احتياجات الهايتيين. ولا يمكن أن تظل الأزمة قائمة بين السلطتين التنفيذية والتشريعية. ونحن نؤيد تماماً تأكيد الأمين العام في تقريره (S/2013/493) على ضرورة أن يكون أي توافق في الآراء بشأن مسألة الانتخابات مشفوعاً بتحديد الأولويات التشريعية الرئيسية للنهوض بتعزيز المؤسسات وحماية الاستثمارات وضمان احترام حقوق الإنسان.

إن عملية إرساء سيادة القانون تمضي قدماً ولكن ببطء، ونظام العدالة يفتقر إلى الاستقلال عن السلطة السياسية. ويشير الأمين العام في تقريره، عن حق، إلى ضرورة وضع حد لمناخ الإفلات من العقاب. والقضية المنظورة حالياً ضد الرئيس السابق جان - كلود دوفالييه تمثل اختباراً هاماً في هذا الشأن. ومن الضروري أيضاً تعزيز الاحترام لحقوق الإنسان، لا سيما من

السلطات الهايتية أهمية حيوية لتحسين الأوضاع الإنسانية الحالية، خاصة فيما يتعلق بوباء الكوليرا المتفشي حالياً.

ختاماً، نخطط علماً بالمعلومات الواردة في تقرير الأمين العام والتي تفيد أنه، وفقاً للقرار ٢٠٧٠ (٢٠١٢)، فقد انتهى المكونان العسكري والشرطي من التخفيض المأذون به لأفرادهما خلال الفترة المشمولة بالتقرير. ودور البعثة في صون الأمن والاستقرار في البلد بوجه عام يبقى حيوي الأهمية. وإذ يرحب بتأييد تمديد ولاية البعثة عاماً آخر، ومن الأهمية أن يجرى التخفيض المحتمل لقوام البعثة من الأفراد النظاميين، كما يوصي بذلك الأمين العام في تقريره، على أساس الحالة الأمنية والسياسية على أرض الواقع. ونتطلع إلى التقرير التالي للأمين العام وما يقدم من اقتراحات بشأن المضي قدماً.

السيد مایس (لكسمبرغ) (تكلم بالفرنسية): أود أن أشكر الأرجنتين على تنظيمها، تحت رئاستها للمجلس، هذه المناقشة بشأن هايتي، والتي يرفع حضوركم، سيدي الرئيس، من قدرها. كما أود أن أهنيئ السيدة ساندرأ أونوري، الممثلة الخاصة الجديدة للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي، على تعيينها، وأشكرها على إحاطتها الإعلامية الوافية للغاية. ونتمنى لها كل النجاح في الاضطلاع بمهامها.

ولكسمبرغ تؤيد البيان الذي سيدي به الممثل عن الاتحاد الأوروبي لاحقاً.

وشأننا شأن السيدة أونوري، نرى أن هايتي تمر بمنعطف دقيق، ونقر بالتقدم الكبير الذي تحقق في هايتي منذ الزلزال الذي ضرب البلد في كانون الثاني/يناير ٢٠١٠. ومع ذلك، فإننا ندرك أيضاً الصعاب الجمة التي ما زالت عملية تحقيق الاستقرار تصادفها.

ولمعالجة ذلك، لا بد من إيلاء الأولوية لعقد انتخابات حرة ومنظمة وذات مصداقية ومفتوحة للجميع، وذلك في

في هايتي، وهي الخطة التي وضعتها بالاشتراك مع السلطات الهايتية للفترة ٢٠١٣-٢٠١٦. من المهم للبعثة أن تركز اهتمامها على المهام الرئيسية التي يمكن تحقيقها في غضون فترة زمنية معقولة. ونرحب بالأفكار وما يجري من تفكير من أجل مواصلة إعادة تشكيل بعثة الأمم المتحدة في منتصف المدة. وبينما ننتظر الاقتراحات التي ترد بشأن هذا الموضوع في التقرير المقبل للأمين العام، يظل بلدي يؤيد تجديد ولاية البعثة لمدة سنة واحدة، حتى ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤.

السيدة كنغ (أستراليا) (تكلمت بالإنكليزية) نرحب بحضوركم بين ظهرانينا، سيدي الرئيس. ونرحب أيضاً بالمثل الدائم الجديد للصين. ونهني المثلثة الخاصة للأمين العام لهايتي، السيدة ساندرأ أونوريه، على تعيينها، ونشكرها على إحاطتها الأولى بشأن الحالة في هايتي. ونثني على موظفي بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي، الذين يعملون بلا كلل على أرض الواقع مع حكومة هايتي وشعبها من أجل إعادة بناء ذلك البلد. إنهم يقومون بالكثير من ذلك في مواجهة الكوارث الطبيعية، وبالرغم من استمرار وباء الكوليرا. وبينما لا يزال هناك الكثير من العمل الذي يتعين القيام به، فإن ثمة الكثير من الأخبار المشجعة، بما في ذلك ما تضمنه التقرير الأخير للأمين العام (S/2013/493).

منذ آخر مرة ناقش فيها مجلس الأمن الحالة في هايتي، في آذار/مارس (انظر S/PV.6936)، اتخذت بعض الخطوات الضرورية صوب إجراء الانتخابات التي طال انتظارها. وكان آخر تلك الخطوات ما قام به الرئيس أمس من إحالة مشروع قانون الانتخابات إلى البرلمان، ونرحب غاية الترحيب بذلك. بيد أن ما يثير لدينا بالغ القلق أن الانتخابات لا تزال تتعرض للتأخير. من الأهمية بمكان لإنعاش هايتي وإعادة بنائها وتنميتها أن تجري انتخابات حرة ونزيهة وجامعة وذات مصداقية في أقرب وقت ممكن. ونحث جميع الجهات الفاعلة السياسية على

خلال حماية المجموعات المستضعفة قدر الإمكان. وعلى الرغم من الجهود الجديرة بالثناء التي يبذلها فريق البعثة المعني بحماية الأطفال، ما زال الكثير من العنف، بما في ذلك العنف الجنسي، يرتكب ضد الأطفال. وقد أحطنا علماً مع القلق بما ذكره الأمين العام في تقريره عن وجود حالات استرقاق للأطفال.

وعلى صعيد أكثر إيجابية، نود التنويه إلى أن الحالة الأمنية ظلت مستقرة نسبياً.

ويمكن أن نشهد انخفاضاً في معدل الاضطرابات المدنية والجرائم الكبرى. وما برحت الشرطة الوطنية الهايتية تزداد قوة، فتحسن ما تقدمه من خدمات، لا سيما فيما يتعلق بكفالة الأمن في المقاطعات الأربع التي غادرها القوات العسكرية لبعثة الأمم المتحدة الآن. وينبغي لنا أيضاً أن نرحب بما تم فعلاً من تعيين طلاب الشرطة بغية تحقيق الهدف المتمثل في تعيين ١٥ ألف شرطي بحلول عام ٢٠١٦. وبطبيعة الحال، يجب أن يسير تعزيز الشرطة الوطنية الهايتية جنباً إلى جنب مع بث الروح المهنية. وفي هذا الصدد، نشعر بالقلق إزاء الحالات التي لجأت فيها الشرطة إلى استخدام القوة المفرطة.

كما لا تزال الحالة الإنسانية في البلد تبعث على القلق. فهناك مليون ونصف المليون شخص يعانون من انعدام الأمن الغذائي الحاد، بينهم عدد كبير من الأطفال دون سن الخامسة. وما زال وباء الكوليرا يجتاح البلد، مودياً بحياة أكثر من ٨ آلاف شخص. ونرحب بالمبادرة التي أطلقها الأمين العام في كانون الأول/ديسمبر الماضي بغية القضاء على الكوليرا في هايتي.

ويجب أن يقدم المجتمع الدولي المساعدة إلى السكان المتضررين. ولا تزال لكسمبرغ، من جانبها، ملتزمة التزاماً نشطاً بمساعدة هايتي على تجاوز تحديات الحالة الإنسانية والتحديات المرتبطة بإعادة بناء البلد.

وفي الختام، تؤكد لكسمبرغ من جديد دعمها لخطة البعثة القابلة للتكيف لتركيز أنشطتها بهدف تحقيق الاستقرار

بين الوكالات الوطنية الهايتية، والمنظمات المتعددة الأطراف والشركاء الآخرين.

ولا نزال نشعر بقلق بالغ إزاء العنف الجنسي والعنف الجنساني، بما في ذلك ضد القصر. كما يساورنا بالغ القلق إزاء التصاعد مؤخراً في العنف بسبب العداء للاشتهااء الجنسي لنفس النوع في هايتي.

ونثني على بعثة الأمم المتحدة على استجابتها السريعة بإصدارها بياناً صحفياً في ١٦ آب/أغسطس. دعت فيه إلى التسامح بين جميع الهايتيين. ونحث حكومة هايتي على مواصلة العمل مع بعثة الأمم المتحدة لزيادة الجهود الرامية لمنع وقوع المزيد من الحوادث، وتعزيز احترام حقوق الإنسان، وتحسين الإجراءات القضائية.

نحن نقدر ما تم في تقرير الأمين العام من إدراج تقرير عن التقدم المحرز في خطة تركيز أنشطة البعثة، ونخطط علماً بإنشاء فريق عامل مشترك بين البعثة والحكومة ليتولى رصد عملية نقل المسؤوليات إلى الحكومة نقلاً تدريجياً ومنظماً. وفي هذا الصدد، نرحب باعتراف الأمين العام أن يقدم، في تقريره المقبل، خيارات لمشاركة الأمم المتحدة في هايتي بعد عام ٢٠١٦. ونتطلع إلى العمل مع هايتي والدول الأعضاء الأخرى بشأن أفضل السبل التي تكفل لهايتي أن تستغني عن الدعم الذي تقدمه الأمم المتحدة، فتقوم بتعزيز مؤسساتها وحوكمتها، مما يوفر لها فرص العمل، ويكسر حلقة الفقر والعنف المفرغة.

السيد لوليشكي (المغرب) (تكلم بالفرنسية): اسمحوا لي، بادئ ذي بدء، أن أعرب عن تهنئي لكم على النجاح الباهر لرئاسة الأرجنتين لمجلس الأمن خلال شهر آب/أغسطس، الذي كان شهراً حافلاً، وتطلّب المشاركة النشطة من جانب الرئاسة وسائر أعضاء المجلس حتى نهاية آب/أغسطس. وأود أيضاً أن أهني السيدة ساندرأ أونوريه على تعيينها حديثاً ممثلة خاصة للأمين العام. وأرحب بوجودها بين ظهرانينا وأشكرها

العمل من أجل بناء التوافق السياسي اللازم لوضع التشريعات التي تكفل إجراء الانتخابات واستمرار بعثة الأمم المتحدة في تقديم المساعدة والدعم اللوجستي لتلك الانتخابات.

الاستقرار السياسي والتنمية الاقتصادية في هايتي مترابطان أيضاً ترابطاً وثيقاً. ونرحب بتأكيد الرئيس مارتيلي على تعزيز المؤسسات بغية تيسير الاستثمار الأجنبي دعماً للتنمية الاجتماعية - الاقتصادية. ونلاحظ أن الجهود الرامية إلى اجتذاب الاستثمار الأجنبي قد أسفرت عن زيادة كبيرة في الشراكات الاقتصادية. كما ينبغي أن يساعد الاندماج في منطقة البحر الكاريبي في تنمية هايتي. ونرحب بانخراط الرئيس الهايتي في العمل مع المنطقة. فقد تولت هايتي للمرة الأولى الرئاسة المتناوبة للجماعة الكاريبية لمدة ستة أشهر، واستضافت اجتماع رؤساء حكومات الجماعة الكاريبية والسوق المشتركة. ولئن كانت كل هذه من التطورات المرحب بها، فإن التغيير الحقيقي يتطلب التنمية المستدامة، والنمو، والتعاون الإقليمي، وبذل جهود متسقة ترمي إلى كفالة ألا يتعرض التقدم المحرز للخطر من جراء مخاطر عدم الاستقرار السياسي الحالية التي أوجزتها الممثلة الخاصة للأمين العام.

ما فتئ تركيز البعثة على بناء قدرات الشرطة الوطنية الهايتية تتجلى نتائجه، ويتبين ذلك من زيادة نشاط حفظ الأمن، وهو مسؤولية تتولاها السلطات المحلية. وظهرت نتائج التعاون الوثيق بين بعثة الأمم المتحدة والشرطة الوطنية الهايتية في مكافحة العنف والجريمة. وعلى هذا الأساس، ووفقاً للحقائق على أرض الواقع، نحن نتفق مع الأمين العام في اقتراحه إجراء خفض إضافي في قوام العنصر العسكري لبعثة الأمم المتحدة.

ونشيد بالجهود التي يبذلها الأمين العام حالياً للقضاء على الكوليرا في هايتي. بيد أن التمويل وتنسيق الأنشطة التي يضطلع بها مختلف أصحاب المصالح لا يزالان يشكلان تحدياً رئيسياً. للقضاء على ذلك المرض، من الضروري التنسيق فيما

مكّن الشرطة من تولي المزيد من المسؤوليات، مما سمح للبعثة بالانسحاب من أربع مقاطعات.

وفي هذا الصدد كذلك، فإنّ انخفاض الأعمال الجنائية وعمليات الاختطاف بنسبة ٥٠ في المائة مقارنة بها في عام ٢٠١٢ أمر مطمئن جدا.

وفي ما يتعلق بالحالة الإنسانية، فعلى الرغم من تحقيق نتائج مشجعة على صعيد إعادة إيواء الأشخاص المشردين مع نهاية عام ٢٠١٣، يبقى نحو ٢٧٩ ألف شخص مقيمين في ٣٥٢ مخيما في أوضاع صحية متردية. وعلاوة على ذلك، فإنّ استمرار انعدام الأمن الغذائي، الذي استفحل نتيجة إعصار ساندي في عام ٢٠١٢، ما فتئ يؤثر على نحو ١,٥ مليون شخص.

وإدراكا من الحكومة لمسؤوليتها الرئيسية في تحسين الحالة الاجتماعية - الاقتصادية لسكانها، فقد استثمرت بشكل كبير خلال الفترة المشمولة بالتقرير في تعزيز واجتذاب الاستثمار الأجنبي. وينبغي تعزيز هذه الجهود، ولا سيما في ظل انسحاب المساعدة الدولية.

وقد أسهمت بحزم بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي منذ إنشائها في جهود إحلال الاستقرار في البلد، ولا يسعنا إلّا أن نشيد بموظفي البعثة على الأعمال التي أنجزوها حتى الآن، على الرغم من الصعوبات والعقبات التي واجهوها. وفيما ندعم حكومة هايتي في جهودها للاضطلاع بمسؤولياتها، ولا سيما من أجل الأمن والتنمية الاجتماعية - الاقتصادية، فإننا ندعو البعثة إلى مواصلة متابعة دعمها القيمّ لسلطات هايتي بالتعاون الوثيق مع الفريق القطري وشركاء هايتي الإقليميين والدوليين.

وقبل قليل، رحبت الممثلة الخاصة بجهود كبار مسؤولي هايتي في مجالات الأمن وإعادة التعمير والاقتصاد وشددت عليها. ومن المفيد في هذا الصدد الإصرار على أهمية إجراء

على إحاطتها الشاملة. كما نود أن نعرب عن تقديرنا التام لبعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي لما أنجزته من عمل حتى الآن. وأخيرا، أود أن أرحب بزميلنا الجديد، الممثل الدائم للصين، السيد ليو جيبي، بمناسبة مشاركته للمرة الأولى في عملنا. أتمنى له كل التوفيق.

يرحب المغرب بالجهود المنسقة التي تبذلها السلطات الهايتية في مختلف المجالات، لا سيما ما تبذله من أجل تطوير قوة شرطتها، وتعزيز قدراتها على إجراء الانتخابات، أو النهوض بحقوق الإنسان وكفالة احترامها، فضلا عن الحوكمة.

على الصعيد السياسي، يعتبر إنشاء مجمع انتقالي للمجلس الانتخابي الدائم، فضلا عن أوجه التقدم المحرز في تنفيذ "العناصر الخمسة" للبرنامج السياسي للحكومة، من التطورات الإيجابية ونحن نرحب بها. لقد بات الآن يتعين وضع العمل الدستوري في صيغته النهائية حتى يتسنى إجراء الانتخابات التشريعية والبلدية والمحلية في أقرب وقت ممكن. ومن الإشارات الإيجابية أن الرئيس مارتيلي رفع يوم أمس مشروع قانون الانتخابات إلى البرلمان، كما أشارت إلى ذلك الممثلة الخاصة. ونرجو التعجيل بإجراء هذه الانتخابات، وعلى جميع الأطراف، بما في ذلك بعثة الأمم المتحدة، أن تقدم المساعدة. نود أن نعرب عن دعمنا لجهود السيدة أونوريه في هذا الصدد، لا سيما إعلان القوانين الانتخابية واعتمادها وتعزيز الحوار بين مختلف أصحاب المصلحة السياسيين من أجل التوصل إلى توافق من شأنه أن يمكن من إجراء الانتخابات في أقرب وقت ممكن.

فيما يتعلق بالأمن، بدأ العمل المشترك الذي تقوم به بعثة الأمم المتحدة والشرطة الوطنية الهايتية يؤتي أكله، ما أسهم بالتالي في حدوث تحسينات تدريجية ملحوظة في البلد. إن ما جرى من تعزيز التوظيف للشرطة الوطنية الهايتية وتنمية قدراتها، وفقا للخطة الإنمائية للفترة ٢٠١٢-٢٠١٦، قد

وهناك تقدّم في مجالات أخرى أيضا. وتركيز الحكومة على التضامن الوطني وبناء المؤسسات، ولا سيما تشكيل مجلس انتخابي انتقالي، مؤشرات إيجابية لشعب هايتي والمجلس. وقد تحسّن أداء الشرطة الوطنية. وانحسرت الاضطرابات الأهلية والجرائم الكبرى. وإعادة توطين الأشخاص المشردين نتيجة زلزال عام ٢٠١٠ ماضية على قدم وساق. وتولّى الرئيس مارتيلي رئاسة الجماعة الكاريبية بمنح هايتي مكانة جديدة في المنطقة.

وكما أشار الأمين العام، يمكن لبعض المشاكل الخطيرة المتبقية أن يهدد التقدم المحرّز حتى الآن. وينبغي حلّ الخلافات سريعا بين السلطة التنفيذية والبرلمان للوصول إلى توافق آراء بشأن إجراء انتخابات مجلس الشيوخ والانتخابات البلدية والمحلية. فالإبطاء في إجراءاتها سيترك تأثيرا سلبيا على المجموعة المقبلة من الانتخابات في عام ٢٠١٤، ويقوّض العملية الديمقراطية الجارية ويؤثر سلبيا على الأهداف الاقتصادية. وينبغي لحكومة هايتي وبعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار هناك مواصلة العمل معا لإرساء معايير الاستقرار. وتحتاج حكومة هايتي إلى تخصيص المزيد من الأموال للمجلس الانتخابي والشرطة الوطنية لضمان إثبات وجودهما وأدائهما الأمثل. وفي الوقت نفسه، يجب الإقرار بمتطلبات حكومة هايتي للتغلب على عوائق القدرات وإدارة العملية الانتخابية، وتلبية تلك المتطلبات من جانب المساعدة الدولية.

إنّ هايتي بحاجة إلى قطاع أمني قوي. والخطوات التي اتخذتها سلطاتها لتنشيط تجنيد الشرطة وتدريبها مشجّعة. ويجب تحقيق الأهداف والمعايير في خطط تطوير شرطة هايتي الوطنية التي قدّمتها بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار والشرطة الوطنية نفسها في هايتي لدعم قوة شرطة محترفة وموثوقة وقابلة للمساءلة.

وعلى صعيد مؤسسات سيادة القانون، هناك مسألتان في غاية الأهمية. إذ ينبغي لشركاء هايتي الدوليين أن يبذلوا قصارى جهدهم لبناء قدرات تلك المؤسسات. كما ينبغي

الانتخابات في أقرب وقت ممكن. لذا، فإننا نحث القوى السياسية في هايتي في هذه المرحلة الحرجة من التاريخ الحديث لبلدها على تجاوز خلافاتها وإعلاء المصلحة الوطنية فوق المصالح الفئوية بغية ضمان استقرار هايتي ورفاه شعبها. ونأمل لها أن ترتقي إلى مستوى الاضطلاع بهذه المسؤولية، ونحن مقتنعون بأنها لن تدّخر جهدا لتحقيق هذا الاستقرار، وإعادة هايتي إلى حالة من الحياة الطبيعية وإطلاق التنمية المستدامة للبلد.

السيد مسعود خان (باكستان) (تكلم بالإنكليزية):
نشكركم، سيدي، على ترؤسكم هذه الجلسة لمجلس الأمن. وإننا نرحب بالمثلة الخاصة للأمين العام، السيدة ساندره هونور، ونشكرها على إحاطتها الإعلامية المتبصرة. كما نشكر

الأمين العام على تقريره الشامل (S/2013/493)، الذي يقدّم توصيات محددة بشأن المضي قدما.

إنّ السلام والتقدم في هايتي هدفان مشتركان لشعب هايتي ومجلس الأمن والمجتمع الدولي. وقد كان هناك تحوّل مثير للإعجاب. فشعب هايتي الشجاع والمرن قطع أشواطاً هامة نحو الاستقرار والنمو والتنمية. لكنّ الزلزال المدّمر في عام ٢٠١٠ وإعصار ساندي عكسا اتجاه المكاسب المحرّزة طوال سنوات عديدة. بيد أننا اليوم نشهد هايتي جديدة تنبعث من تلك المآسي. والتحديات مستمرة، لكنّ عزم شعب هايتي على بناء بلده أقوى.

لقد بلغت هايتي مرحلة هامة. وهي على الطريق نحو الاستقرار السياسي والتقدم الاقتصادي. وتبدو خطة التوظيف على المسار الصحيح بشكل عام. وتواصل الرئيس مارتيلي من أجل الاستثمار الأجنبي دعماً لإيجاد فرص العمل والتنمية الاجتماعية - الاقتصادية أفضى إلى شراكات وفرص اقتصادية جديدة. وتنفيذ المشاريع لإنشاء الطرق وبناء المدارس والعيادات والإنتاج الزراعي وإعادة التحريج سيوفر للاقتصاد النهضة التي يحتاج إليها بالإحاح.

التي تعلقونها على تحقيق السلم، والاستقرار، والأمن والتنمية لأبناء شعب هايتي. أود أن أشكر الممثلة الخاصة للأمين العام ورئيسة بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي، السيدة ساندرا أونوريه، على إحاطتها الإعلامية الزاخرة بالمعلومات عن التطورات الراهنة في هايتي وعن سير عمل البعثة. ونرحب ترحيبا حاراً بها في المجلس كون هذه هي الإحاطة الإعلامية الأولى لها، ونتمنى لها كل التوفيق في قيادتها للبعثة.

كذلك نشارك الآخرين الترحيب بالمثل الدائم للصين، كون هذه هي الجلسة الأولى بالنسبة له في المجلس. ونتمنى له النجاح في مهامه.

أود في مستهل كلمتي أن أشيد بالتقدم الملموس الذي تحقق بقيادة الرئيس ميشيل جوزف مارتيلي، ولا سيما في القطاع الأمني، وفي عملية إعادة الإعمار وسائر القطاعات الاجتماعية والاقتصادية. نرحب بالتزام الحكومة وشركائها بتعزيز درجة أكبر من مواءمة النظم الدولية مع الأولويات الوطنية وزيادة الشفافية وتعزيز المساءلة المشتركة، ونأمل أن تؤدي هذه الجهود إلى انتعاش اقتصاد هايتي بسرعة.

كذلك تقرر رواندا بأهمية مساهمة البعثة والمجتمع الدولي في دعم عملية تحقيق الاستقرار في هايتي، بما في ذلك تعزيز مؤسستها التشريعية والقضائية والتنفيذية.

إنه لمن الإيجابي حقاً أن نلاحظ أيضاً أن التقدم المحرز صوب تحقيق معايير للاستقرار الأربعة الواردة في خطة الدمج التي وضعتها بعثة الأمم المتحدة لهايتي، وأن إطار العمل الاستراتيجي المدمج الذي وضعته الأمم المتحدة وأقرته الحكومة لهايتي يمثل خطوة طيبة في الاتجاه السليم. وانطلاقاً من تلك الروح تهب رواندا بجميع الجهات الفاعلة المعنية وأصحاب المصالح بالتوافق على استراتيجية إنمائية مشتركة وضمان التماسك بين العديد من المبادرات دعماً لتنمية هايتي. ونشجع البعثة والمجتمع الدولي على مواصلة تقديم المساعدة

لحكومة هايتي بدورها أن تضمن استقلال الشرطة الوطنية والمجلس الأعلى للسلطة القضائية ووحدة مكافحة الفساد. ويجب أن تتواصل بقوة متابعة أهداف القضاء على وباء الكوليرا، والأمن الغذائي والاستعداد للكوارث الطبيعية. ونحن نحث على مزيد من التنسيق والاتساق بين مختلف الأطراف الفاعلة المعنية بالعمل الإنساني. وإرهاق المانحين يمكن أن ينتج عن الأزمات الطويلة مثل الأزمة في هايتي. لذا، يتعين على المجتمع الدولي أن يواصل تزويد البلد بالأموال والخبرات لأغراض إنسانية.

وكل المؤشرات تدلّ على أنّ هايتي تتجه نحو الاستقرار السياسي والتنمية الاقتصادية. وبعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي قصة نجاح. وإعادة تشكيلها جارية حالياً. وهذه العملية يجب أن تتواصل. ونأمل من خلال المشاورات أن يتمكن المجلس من إيجاد خطة للمساهمة في استقرار هايتي، بينما هو يسعى من خلال خططه إلى تقليص مساعدة الأمم المتحدة بحلول عام ٢٠١٦.

ومع ذلك، هناك عبارة تحذيرية - فمنذ عام ٢٠٠٤، تقوم بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي بعمل جدير بالثناء. لذا، يجب التخطيط بعناية لإعادة تشكيلها أو تقليصها. إذ ينبغي ألاّ يعكس ذلك اتجاه المكاسب المحرزة في البلد، بل ينبغي أن يكون هناك انتقال تدريجي ومنظم للمسؤوليات.

لقد تابرت باكستان على أن تكون شريكا في بعثات حفظ السلام في هايتي منذ عام ١٩٩٣. وهناك حالياً وحدة شرطة من باكستان عاملة في البلد تضم ١٤٠ فرداً. وباكستان تدعم سيادة هايتي وسلامتها الإقليمية واستقلالها السياسي. ونحن باقون شركاء مخلصين لشعب هايتي في سعيه إلى السلام والأمن والاستقرار والتقدم.

السيد مانزي (رواندا) (تكلم بالإنكليزية): السيد الرئيس، إن وجودكم هنا اليوم دلالة واضحة على الأهمية

وبقوات عسكرية في البعثة. وما فتئت رواندا ملتزمة وعلى استعداد لمساعدة الحكومة في إضفاء طابع الاحتراف على قوة الشرطة لديها. وكذلك إنه لشرف كبير أن تكون هاييتي عضوا مراقبا في الاتحاد الأفريقي، ونشجع السلطات في هاييتي على أن تصبح عضوا كامل العضوية في جمعية رؤساء الدول والحكومات الأفريقية.

السيد برهام (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أقدم بالتهنئة الحارة للممثلة الخاصة للأمين العام، وأشكرها على إحاطتها الإعلامية. أود أن أسجل في المحضر شكرنا هنا أيضا لنايجل فيشر على قيادته لبعثة تحقيق الاستقرار في هاييتي بصفته الممثل الخاص المؤقت للأمين العام.

ونرحب بالتقدم المحرز في هاييتي منذ آخر مناقشة بشأن هاييتي (S/PV.6936) وعلى توليها المسؤولية عن أمنها وتعزيز بيئة بوسعها اجتذاب التنمية المستدامة. ونقر بأهمية المساهمة التي تقدمها البعثة. ونرحب بنقل المسؤولية عن الأمن إلى الشرطة الوطنية الهايتية في بعض المناطق، انسجاما مع الأهداف الأساسية لخطة الدمج للفترة ٢٠١٣-٢٠١٦. ونلاحظ التقدم المحرز في تحديث الشرطة الوطنية في هاييتي، وفي مجالي التمحيص والتدريب، ونطمح إلى دوام التقدم في هذا المجال. ويسرنا أن نرى أن هاييتي تقيم شراكة من أجل التنمية الاقتصادية المستدامة وتؤدي دورا متزايدا في المحافل الإقليمية. فهذا أمر حيوي، لأن الاستثمار الاقتصادي سوف يهيئ الأساس لاستقرار هاييتي في المستقبل.

على الرغم من التقدم الذي ما زال يُحرز، ما فتئت نشعر بالقلق إزاء التأخيرات في العملية السياسية والديمقراطية، وهي تأخيرات تعرقل تنمية البلد واستقراره. إن الاستمرار في التأخير في عقد الانتخابات المقررة والأثر السلبي الذي يترتب ذلك على قدرة المؤسسات السياسية على العمل مبعث قلق خاص بالنسبة لنا. ونهيب بحكومة هاييتي أن تقوم بالوساطة

اللازمة لسلطات هاييتي لتعزيز هياكل الحكومة الأساسية في هاييتي، وتنفيذ خطة عمل الحكومة من أجل الانتعاش الوطني والتنمية بوصف ذلك إطار كفؤا ومتماسكا.

في أعقاب إنشاء المجلس الانتقالي في وقت سابق من هذا العام، تشجع رواندا جميع الأطراف على الانخراط في حوار بناء للتوصل إلى توافق آراء سياسي بشأن عقد مجلس شيوخ جزئي، وإجراء انتخابات بلدية ومحلية. ونعتقد أن إكمال تلك العملية سيساهم في توطيد دعائم الديمقراطية ويمكن من إكمال الإصلاحات الدستورية وتوفير أرضية متينة لمواصلة جهود إعادة الإعمار.

أما فيما يتعلق في المرحلة التي تعقب تخفيض البعثة، فترى رواندا أن العملية ينبغي أن تتماشى مع الظروف الأمنية والسياسية في الميدان بدلا من أن تكون محفزة بإطار زمني محدود. وعلاوة على ذلك، ينبغي لمجلس الأمن أن يرصد عن كثب الإنجازات التي تحققت في تنفيذ خطة الدمج التي وضعتها البعثة. وفيما يتعلق بوباء الكوليرا، ما برحت رواندا تشعر بالقلق العميق إزاء عواقبها المدمرة على سكان هاييتي ونهيب بجميع أصحاب المصالح، بما في ذلك الأمم المتحدة، مواصلة التعاون الوثيق مع حكومة هاييتي، وحشد الموارد اللازمة والمساعدة في الجهود الرامية إلى معالجة مرض الكوليرا والقضاء عليه قضاء مبرما.

ومما له أهمية مماثلة ضرورة أن يقوم المجتمع الدولي بزيادة الاستثمار في المشاريع ذات الأثر السريع، بالشراكة مع سلطات حكومة هاييتي والمجتمع المدني في ميادين الزراعة وحماية البيئة لمساعدة حكومة هاييتي في التغلب على التحديات المتعلقة بانعدام الأمن الغذائي.

أخيرا، ستواصل رواندا دعمها لحكومة هاييتي خلال فترة إعادة الإعمار لديها، بوصفها بلدا مساهما بأفراد شرطة

في خطة الدمج للفترة ٢٠١٣-٢٠١٦، ونشعر بالتشجيع إذ نرى أن انسحاب حفظة السلام العسكريين لم يضر بالحالة الأمنية في المناطق التي تم سحبهم منها. ونؤيد التوصية بمواصلة الانسحاب المتوازن للقوات كلما سمحت الحالة بذلك.

ونرحب أيضا بقرار الأمين العام باستكشاف خيار الانتقال إلى بعثة مساعدة بحلول عام ٢٠١٦، أصغر حجما وأكثر تركيزا. ونتوق إلى سماع المزيد عن اقتراحه. وأي تغيير هام في تشكيل البعثة ينبغي أن يقترن بمعايير موثوقة لضمان حصول حكومة هايتي على الدعم والقدرة اللازمين لتحمل مسؤولية متزايدة.

ولا بد أن يتكيف وجود الأمم المتحدة في هايتي مع الظروف والتحديات المتغيرة. فالتحديات ستستمر، ولكنها ستكون متصلة بشكل متزايد بالحوكمة والتنمية الاقتصادية. وينبغي أن يعدل طابع وجود الأمم المتحدة وفقا لذلك، بالتركيز على تقديم المساعدة الانمائية بدلا من حفظ السلام. ويوفر تقرير الأمين العام وتوصياته أساسا طيبا لذلك الانتقال.

وأحرزت بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي بعض التقدم خلال الأشهر الـ ١٢ الماضية، ونحن نشكر جميع الجهات التي اسهمت في احرازه. وإذ نتطلع إلى المستقبل، ينبغي تركيز الجهود على زيادة تحسين الحالة الأمنية والمساعدة في الخروج من حالة الجمود السياسي وتهيئة الظروف لتحقيق الاستقرار والتنمية والنمو. ويجب أن تكفل بعثة الأمم المتحدة تقاسم عبء إحرار التقدم مع الحكومة والشركاء الآخرين، وعند الاقتضاء، نقله إليها. وفي حزيران/يونيه، فتحت المملكة المتحدة أول سفارة لها في بورت - أو - برانس منذ عام ١٩٦٦، وهي رمز مرئي لحكومة هايتي فيما يتعلق بالدعم البريطاني المقدم لها على طريق تحقيق الاستقرار والازدهار الذي تمس حاجتها وحاجة شعبها إليه وهما يستحقانه.

السيد مينا (توغو) (تكلم بالفرنسية): بادئ ذي بدء، أود أن أرحب بكم هنا وأن أشكركم على توليكم رئاسة

لإبرام اتفاق سياسي يمكن من إجراء الانتخابات هذا العام. فالانتخابات أمر حيوي لتوطيد الاستقرار السياسي وبناء الائتمان والثقة لدى أبناء شعب هايتي، وبالنسبة للمجتمع الدولي والمستثمرين المحتملين.

أن قدرة الشرطة في هايتي ذاتها ستعزز على تهيئة مناخ جاذب للاستثمار. ونرحب بالتقدم الذي أحرزته الشرطة الوطنية الهايتية نحو بلوغ الهدف المتمثل في بناء قوة شرطة فاعلة قوامها ١٥ ٠٠٠ فرد بحلول عام ٢٠١٥، غير أنه من اللازم بذل المزيد من الجهود لبناء قدراتها المؤسسية والتشغيلية. وكما أبرز الأمين العام في تقريره (S/2013/493)، لا بد من أن تقتصر الزيادة في التجنيد بتحسينات في التخطيط الاستراتيجي، والإدارة، والشؤون الداخلية والتدريب. ولكي تكون قوة الشرطة الوطنية الهايتية فعالة، لا بد أيضا من إجراء إصلاح في قطاع العدالة فيها وإنشاء جهاز قضائي مستقل ونزيه على الصعيد الوطني وعلى صعيد المحافظات.

وينبغي للبعثة أن تركز مواردها وجهودها على دعم حكومة هايتي في الوفاء بالتزاماتها لتحسين الحالة الأمنية والسياسية في البلد. ذلك يعني إجراء تشكيلات صحيحة في صفوف القوات العسكرية والشرطة. وبينما نقر بالنتائج الإيجابية للعمل الإضافي الذي تقوم به أفرقة الهندسة التابعة للبعثة في دعم المشاريع ذات الأثر السريع، بما في ذلك إصلاح الطرق، وحفر الآبار، والصرف وتنظيف القنوات، وتوزيع المياه وإقامة الوحدات السكنية الجاهزة، نعتقد أنه ينبغي الآن تسليم هذه المهام إلى الآخرين كلما كان ذلك ممكنا، أي للقطاع الخاص المحلي. أما عندما لا تتوفر القدرة لدى الجهات الفاعلة الوطنية بعد على القيام بهذه المهام، فينبغي لجميع عناصر منظومة الأمم المتحدة في هايتي أن تعمل معا لبناء تلك القدرة.

نعتقد أن استمرار وجود البعثة في هايتي لا يزال لازما حاليا. ومهما يكن من أمر، نؤيد إعادة تشكيل الموارد الواردة

وفي مجال توفير الأمن، تشعر توغو بالسرور من الهدوء العام والاستقرار في هايتي. ولا شك أن قطاع الأمن يشكل أكثر نموذج ملموس ليس لإحراز البلد للتقدم في إعادة الإعمار وتحقيق الاستقرار فحسب بل على وجه الخصوص للفعالية التي من حق السكان المحليين أن يتوقعوها من التعاون بين بعثة الأمم المتحدة والسلطات الهايتية. وعلى نحو ما يبينه التقرير، فإن أعمال العنف السياسي تقلصت بصورة مرئية، كما تقلصت النسبة المئوية لجرائم مثل أعمال القتل والاعتصاب والاختطاف. وأمكن ذلك التحسين المستمر في المناخ الأمني بفضل الجهود المستمرة التي يبذلها قادة هايتي، بالتعاون مع بعثة الأمم المتحدة، لتعزيز أداء موظفي الشرطة الوطنية الهايتية وتدريبهم وتزويدهم بالمعدات. ومكنت العمليات المنتظمة للشرطة، التي تقوم بمفردها أو بالتعاون مع وحدات بعثة الأمم المتحدة، من كسر شوكة العديد من العصابات ومنع أنشطتها الإجرامية وتقليص الإجماع وانعدام الأمن في البلد إلى حد كبير. وتناشد توغو سلطات هايتي مواصلة نشر قوات الشرطة في جميع أنحاء البلد وتعزيز قدراتها التشغيلية. كما ندعو شركاء هايتي إلى مواصلة تقديم الدعم لسد العجز في تمويل خطة تنمية الشرطة الوطنية للفترة ٢٠١٢-٢٠١٦ وتمكينها من بلوغ جميع أهداف الخطة، لا سيما زيادة عدد أفراد الشرطة خلال العامين المقبلين.

وفيما يتعلق بالحالة الإنسانية، تنوه توغو بما أحرز من تقدم كبير، لا سيما في إعادة توطين المشردين داخليا وفيما يتعلق بتدابير الصرف الصحي. وكما يبين تقرير الأمين العام، بفضل المساهمات المالية من المجتمع الدولي، أعيد توطين ٣٤ ٠٠٠ من المشردين داخليا وأُغلق ٣٣ موقعا. بيد أن تلك الجهود الهامة تقابلها الحاجة إلى المعونة، التي تظل حاجة ماسة. ويؤدي الانسحاب التدريجي لوكالات تقديم المعونة إلى جعل الظروف المعيشية في المخيمات - حيث يقيم عدد كبير من المشردين داخليا، متزايدة الخطورة. كما تشعر توغو

المجلس صباح هذا اليوم، سيدي الرئيس. كما أود أن اغتنم هذه الفرصة لأرحب في نيويورك بسفير الصين الجديد ولأتمنى له كل النجاح في الاضطلاع بمهامه.

وأود مرة أخرى أن أهنئ السيدة ساندرا أونوريه على تعيينها ممثلة خاصة للأمين العام في هايتي وإن أؤكد مجددا على دعم بلدي الكامل لها في وظيفتها الجديدة. كما أود أن أشكرها على توليها عرض التقرير نصف السنوي (S/2013/493) عن بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي. وسيركز بياني على الجوانب السياسية والأمنية والإنسانية للحالة الراهنة في هايتي.

ولا تزال الحالة السياسية تدعو إلى القلق بسبب الصعوبات المتكررة التي تواجهها الطبقة السياسية في هايتي في إيجاد حلول للمشاكل المؤسسية وفي العمل بثبات على تحسين إدارة شؤون البلد. وفعلا، نشعر ببالغ الأسف إذ نرى أنه بسبب الصعوبات المختلفة، حصلت حالات تأخير في تنظيم انتخابات مجلس الشيوخ والانتخابات البلدية والمحلية، بالرغم من الاتفاق السياسي بتاريخ ١٩ نيسان/أبريل الذي أنشأ المجلس الانتخابي الانتقالي وبالرغم من رغبة أصحاب المصلحة السياسيين في رؤية إجراء الانتخابات قبل نهاية عام ٢٠١٣. ومن الأهمية البالغة بمكان أن تجرى تلك الانتخابات، التي تأخرت لفترة عامين، في هذا العام بغية ضمان الاستقرار السياسي ومنع تعطيل مؤسسات البلد وتولي الممثلون المنتخبون بصورة شرعية المسؤولية عن الدولة. وفي ذلك الصدد، نشيد بإنشاء فرقة العمل المشتركة بين الحكومة وبعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي والأمم المتحدة المسؤولة عن الإسراع في الأعمال التحضيرية لتنظيم الانتخابات. ونأمل أن تعجل فرقة العمل بإنهاء حالات التأخير في الموافقة على القانون الانتخابي، وهو عنصر بالغ الأهمية للآلية الانتخابية. وفي ذلك الصدد، نشير، كما قالت السيدة أونوريه، إلى أن الرئيس مارتيلي عرض ذلك القانون الانتخابي على البرلمان بالأمس.

أونوريه على تعيينها ممثلة خاصة للأمين العام في هاييتي وان اتحن لها كل النجاح في أعمالها.

لقد شهدنا في الآونة الأخيرة علامات على تحقيق الاستقرار في هاييتي، وبذلت سلطات البلد جهودا كبيرة، بما في ذلك في تنفيذ برامج الحكومة لتحسين فرص العمل والتعليم والبيئة والطاقة وسيادة القانون، فضلا عن مشاريع تحسين مناخ الاستثمار في البلد. ونشيد بجهود بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هاييتي لضمان توفير الأمن وتقديم المساعدة في إعادة إعمار البلد، وفقا لولايتها على نحو ما حدده مجلس الأمن. وسيكون من الصعوبة بمكان المغالاة في تأكيد أهمية الاسهام الطويل الأجل الذي قدمته بعثة الأمم المتحدة في تحسين الحالة في هاييتي. ولذلك، ومن حيث المبدأ نحن نؤيد اقتراح الأمين العام بضرورة السحب التدريجي لبعثة الأمم المتحدة.

وفي نفس الوقت، يجب السير بحرص في أي عملية لإعادة التشكيل، على نحو ما أكدده الأمين العام مجددا في تقريره الأخير (S/2013/493)، وذلك في ضوء الإمكانية الحقيقية لظهور مخاطر أمنية جديدة خلال الفترة الانتخابية. ولا بد من أخذ هذا الأمر بعين الاعتبار.

وفي سياق مناقشة إعادة التشكيل المحتمل للبعثة، يجب علينا أن نسترشد في المقام الأول بالوضع الفعلي في البلد. ومن المؤسف أن العملية السياسية في هاييتي لا تزال غير مستدامة وأن الارتفاع الحالي في نبرة الخطاب السياسي يحول دون تسوية الصراع بين السلطة التنفيذية والبرلمان. ولا يزال إجراء الانتخابات الجزئية لمجلس الشيوخ والانتخابات المحلية بحلول نهاية العام مسعى مستمرا وهو يشكل، وبالتالي، مصدرا للقلق المتواصل. ويأمل وفد بلدي أن تواصل الحكومة جهودها لعقد حوار وطني وإجراء الانتخابات في هذا العام.

تتمثل إحدى مهام البعثة الأكثر أهمية في تدريب الشرطة الوطنية الهايتية. ونحن راضون عن أن هذا الجهد يمضي قدما

بالقلق من حالات المجاعة وسوء التغذية، التي أدى بشكل جزئي إلى تفاقمها تقلبات المناخ. وعلاوة على ذلك، فإن استمرار حالات الإصابة بالكوليرا في جو ملائم بشكل خاص لانتشارها يؤدي إلى مخاوف من تجدد الوباء إذا لم تتخذ التدابير المناسبة لمكافحته، لا سيما في مجال معالجة المياه والصرف الصحي. ويناشد بلدي المجتمع الدولي مواصلة الوقوف إلى جانب سلطات هاييتي بغية مساعدتها في القضاء على تلك الآفة بصورة نهائية.

وترى توغو انه بالرغم من المشاكل التي تسببها حالات سوء التفاهم السياسي والتهديدات الناجمة من عد استقرار الجو ووباء الكوليرا، فإن الحالة الشاملة في هاييتي لا تزال تتحسن، بسبب الجهود المشتركة لحكومة هاييتي وبعثة الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى، التي ساعدت على تهيئة ظروف تدعو إلى التشجيع لتحقيق الأمن والاستقرار ولأداء الاقتصاد الكلي.

وأود أن اختتم بياني بالإشادة بالدور الرئيسي الذي لا تزال بعثة الأمم المتحدة تضطلع به في هاييتي من خلال انخراطها في برامج إعادة الإعمار وصون السلام وبناء سيادة القانون. وما برح أحد أكثر الجهود المتميزة التي تبذلها بعثة الأمم المتحدة هو حماية الفئات الضعيفة، لا سيما بمكافحة العنف الجنسي والعنف القائم على أساس نوع الجنس والإفلات من العقاب على الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان. ونحن نؤيد إعادة الهيكلة المعلنة لبعثة الأمم المتحدة وناشد السلطات الهايتية الاستمرار في تولي المسؤولية عن عملية تحديد وتنمية بلدها حتى لا يؤدي فك ارتباط بعثة الأمم المتحدة إلى إضعاف دولة هاييتي.

السيد إليشيف (الاتحاد الروسي (تكلم بالروسية): نرحب بمشاركته في تولي رئاسة مجلس الأمن في جلسة اليوم، سيدي، مما يدل بالتالي على أهمية الحالة في هاييتي بالنسبة لمنطقة أمريكا اللاتينية. كما أود أن أهني السيدة ساندر

السيد سول كيونغ - هون (جمهورية كوريا) (تكلم بالإنكليزية): بداية، أود أن انضم إلى الآخرين في الترحيب بالسيدة ساندرأ أونوريه، المثلة الخاصة للأمين العام، في المجلس. وأشكر السيدة أونوريه على إحاطتها الإعلامية الشاملة.

أولا، من المشجع أن نلاحظ أن الحالة الأمنية العامة في هايتي تتحسن باطراد. فقد توطد الاستقرار، على الرغم من هشاشته، في المجتمع الهايتي، وذلك بفضل الجهود الدؤوبة لأبناء هايتي أنفسهم وتفاني بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي.

وقد أُحرز تقدم هام على وجه الخصوص في مجال بناء قدرات الشرطة. وتم تحسين أدائها ويسير تدريب الشرطة الوطنية الهايتية كما هو مخطط له. ورغم أنه لا تزال هناك حاجة إلى الدعم الدولي لضمان النجاح في إنجاز المهمة الهامة المتمثلة في بناء قدرات الشرطة، نعتقد أن التطورات الأخيرة قد أعطت زحما جديدا للبعثة للمضي قدما في خططها القائمة على الظروف لتركيز أنشطتها.

غير أنه بخصوص العملية السياسية، يشعر وفد بلدي بقلق عميق إزاء الجمود السياسي المستمر، بما في ذلك استمرار التأخير في إجراء انتخابات مجلس الشيوخ والانتخابات البلدية والمحلية. واستمرار التأخير في انتخابات مجلس الشيوخ على وجه الخصوص يهدد بالاختلال الوظيفي لمجلس الشيوخ والجمعية الوطنية، بالتبعية، مما سيخلق بالتالي فراغا مؤسسيا في السلطة التشريعية. وانتكاسة كهذه ربما لا تقوض الثقة في النظام السياسي فحسب، ولكنها يمكن أن تقوض التقدم القيم المحرز حتى الآن. وهو أمر لا يمكننا تحمله.

ونحث مجددا على إجراء انتخابات نزيهة وشاملة وشفافة قبل نهاية العام. وتحقيقا لهذه الغاية، نأمل أن يظهر القادة السياسيون تصميمهم الراسخ على التوصل إلى الاتفاق اللازم والحلول التوفيقية الضرورية في أقرب وقت ممكن.

وفقا للخطة الموضوعية وأن الوضع آخذ في التحسن تدريجيا على صعيد مكافحة الجريمة.

ويجب على بعثة الأمم المتحدة أن تستمر في تقديم الدعم إلى هايتي لتحسين الحكم واحترام سيادة القانون بهدف أن تكون القوات الوطنية الهايتية قادرة على ضمان الأمن في البلد في نهاية المطاف.

ولا تزال الظروف الاجتماعية والاقتصادية والإنسانية صعبة. وفي هذا الصدد، فإن زيادة المشاركة النشطة لوكالات الأمم المتحدة وبرامجها وهيكل عمليات حفظ السلام والتنسيق بين المانحين الساعين إلى إعادة بناء البلد أمر هام.

ومما يدعو إلى القلق أنه على الرغم من الجهد الدولي الواسع النطاق، لم يتم بعد القضاء على الكوليرا ولا يزال عدد الحالات مرتفعا. وفي هذا الصدد، ننوه بجهد البعثة لمكافحة المرض.

يؤيد بلدي تأييدا تاما مقترحات الأمين العام الخاصة بتركيز أنشطة البعثة وتحويلها إلى بعثة أصغر ذات ولاية أضيق. وفي هذا السياق، ننتظر باهتمام أفكاره في تقريره المقبل.

غير أنه ينبغي عدم دراسة مثل هذا الاقتراح إلا في حالة توفر ظروف الاستقرار في البلد بما فيه الكفاية. ولتحقيق ذلك، يجب أن تتوقف جميع الصراعات بين السلطات الوطنية. ولا بد من الانتهاء من إنشاء حكومة وكيانات للأمن القومي تتوفر لها مقومات البقاء وملاك كامل من الموظفين ويجب أن تتحسن حالة المشردين داخليا، والوضع الإنساني بوجه عام، تحسنا ملحوظا.

والوضع الحالي في البلاد يدل على أن السلطات الهايتية والمجتمع الدولي، بقيادة الأمم المتحدة، ما زالا يواجهان العديد من المهام المعقدة. ويجب أن تضطلع حكومة هايتي بدور رئيسي في التصدي لتلك المهام، حيث أنها تتحمل المسؤولية عن الاستخدام الفعال لما يوفره المجتمع الدولي من مساعدة وعن المشاركة في تنسيق المساعدة.

تمثل هذه الأهمية لمنطقتنا. ونقدر مشاركتكم الشخصية في الجلسة، السيد الرئيس. ونقدر أيضا وجود الممثلة الخاصة الجديدة للأمين العام إلى هاييتي، السفيرة ساندرا أونوريه. ونتمنى لها كل النجاح في مسعاها وليس لدي أدنى شك في أنها ستواصل الأداء الممتاز لمن سبقوها في المنصب. كما نشكر الأمين العام على تقريره (S/2013/493) الذي يشكل الأساس

لمناقشة اليوم. ونرحب ترحيبا حارا بزميلينا الجديدين، وهما، السفير دينيس ريجيس ممثل هاييتي والسفير ليو جي ممثل الصين.

في المرحلة الحالية من تطور بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هاييتي، نرى مؤشرات مشجعة، وكذلك مخاطر يمكن أن تزعزع التقدم الحقيقي، وإن كان هشا، الذي تحقق في هاييتي. وهذا هو السبب في أنه لكي تحافظ هاييتي على الزخم الإيجابي، يجب أن تظل في موقع مميز على جدول الأعمال الدولي، بما في ذلك جدول أعمال المجلس.

وبشكل أكثر تحديدا، أود أن أشير أولا إلى إجراء الانتخابات المحلية والبلدية والتشريعية. ففي ٢٨ كانون الثاني/يناير، أكد المجلس على أهمية أن تجري هاييتي الانتخابات قبل نهاية العام ويكتسي الوفاء بذلك الالتزام في الوقت المناسب أهمية أساسية بالنسبة لكل من عملية التحول الديمقراطي وعملية تحقيق الاستقرار، اللتين هما عنصران رئيسيان لولاية البعثة.

ورغم اتخاذ بعض الخطوات في اتجاه إجراء الانتخابات، بما في ذلك الخطة التي اتخذها بالأمس الرئيس مارتيلي من خلال تقديم مشروع قانون انتخابات إلى البرلمان، فإن هذه التدابير تبدو غير كافية. وثمة تأخير يناهز ١٨ شهرا. ولا نزال من دون جدول زمني محدد في الأفق. الأمر الذي يبعث على القلق الشديد لارتباطه بالجوانب الأساسية للنظام الدستوري الهايتي. ويعد الحفاظ على نزاهة العملية الانتخابية أمرا بالغ الأهمية لشرعية الحكومة، وتحقيق الاستقرار في هاييتي في المستقبل، وتنمية المجتمع الهايتي. ولهذا الأسباب فإننا على ثقة بأنه ستجري الموافقة على الإطار الانتخابي بسرعة.

هناك حاجة إلى استمرار الاهتمام بالوضع الإنساني في هاييتي. ولئن كان إنشاء اللجنة المشتركة بين الوزارات المعنية بحقوق الإنسان خطوة إيجابية إلى الأمام، فإن الوضع على الأرض ليس على مستوى التوقعات حيث يستمر العنف الجنسي والجرائم القائمة على نوع الجنس. وغالبا ما يفلت الجناة من العقاب.

ومما يثير القلق بقدر أكبر أن أكثر من نصف الجرائم المرتكبة ضد القصر تتصل بالعنف الجنسي. ونحن نوجه نداء عاجلا من أجل تعزيز تصدي الشرطة والقضاء للعنف الجنسي. وفي هذا الصدد، نعرب عن دعمنا القوي للجهود التي تبذلها البعثة لزيادة الوعي بشأن تلك المسائل من خلال حلقات العمل وبرامج تدريب الشرطة.

وأخيرا، وبخصوص البعثة، تجدر الإشارة إلى أن المشهد السياسي المحيط بالبعثة قد تطور منذ نشرها في عام ٢٠٠٤. والتطورات الأخيرة، مثل تحسين قدرات الشرطة، وتحسن الوضع الأمني والاستقرار العام، تتطلب إعادة تشكيل البعثة على صعيد طابعها ونطاقها.

وفي هذا الصدد، نحن نقدر أن خطة تركيز أنشطة البعثة تسير دون انقطاع أو انتكاس. ونؤيد توصية الأمين العام بإجراء خفض نسبته ١٥ في المائة في قوام البعثة من الأفراد النظاميين. غير أننا نعتقد أن عملية إعادة التشكيل ينبغي أن تسير بحكمة بالغة وأن تستجيب للتطورات على أرض الواقع. ونؤيد أيضا تمديد ولاية البعثة لسنة أخرى.

وفي الختام، نعرب عن تقديرنا للدينامية التي أظهرتها الممثلة الخاصة للبعثة خلال هذه الفترة الحاسمة. ونؤكد للممثلة الخاصة دعمنا القوي لها في الاضطلاع بمسؤولياتها الهامة.

السيد روسينثال (غواتيمالا) (تكلم بالإسبانية): نعرب عن امتناننا لوفد الأرجنتين لتنظيم هذه المناقشة حول موضوع

حماية الحقوق الفردية وتم القضاء على التهديدات الجماعية التي تتعرض لها الفئات الأكثر ضعفا من السكان. وأظهرت التجربة أنه يجب على الأمم المتحدة المحافظة على مستوى كاف من التواجد في هايتي، سواء من خلال البعثة أو الفريق القطري للأمم المتحدة. وبالتالي فإن انسحابنا من البلد يجب أن يكون مسؤولاً، بحيث أنه حينما يحين ذلك الوقت، فإن البعثة لن تعود أبداً.

وفي الوقت نفسه، تجدر الإشارة إلى أنه لا يمكن حل مشاكل عدم الاستقرار الرئيسية التي تواجهها هايتي عسكرياً فقط. ويجب علينا البحث عن الأسباب الجذرية لحالة عدم الاستقرار، والفقر، والبطالة، وعدم المساواة الاجتماعية. ولهذا السبب نرى أنه لا يمكن التغاضي عن البعد الاجتماعي والاقتصادي. ويجب على حكومة هايتي، السلطتين التنفيذية والتشريعية على حد سواء، فضلاً عن المجتمع الدولي جميعاً إظهار الإرادة السياسية والقدرة على محاربة الفقر المدقع وتحسين الظروف الاجتماعية والاقتصادية السائدة في هايتي.

وكما يمكننا أن نلاحظ، فقد تغير هيكل الدعم الدولي، فهو الآن يجسد الانتقال من مرحلة الأزمة إلى مرحلة تشكيل الآليات المؤسسية التي تتيح تقديم المساعدة من أجل تكييف التنمية مع الأولويات الوطنية في هايتي. وفي سياق العمل الإنساني، من الصواب القول بأنه بعد تلك التأخيرات الطويلة اليوم، ثمة ما يقرب من ٨٢ في المائة من ١,٥ مليون شخص ممن شردوا في أعقاب الزلزال قد عادوا إلى ديارهم أو أعيد نقلهم. وثمة حاجة للعودة بحالة أولئك المشردين جراء هذه الكارثة قبل ثلاث سنوات إلى طبيعتها العادية. ومع موسم الأعاصير الوشيك، تكتسب الحالة أهمية خاصة ونحن بحاجة إلى دعم خطة العمل الإنساني لعام ٢٠١٣.

إننا نواجه الآن وسنواجه في المستقبل تحديات فيما يخص صون السلم والأمن في هايتي من أجل ضمان استمرار عملية

ثانياً، لا نزال نرى أنه من الضروري تحديد ميثاق للحكومة يعزز توفير مناخ يفضي إلى تحقيق الشفافية والديمقراطية والمشاركة في إدارة الشؤون العامة. وبدون التوصل إلى تحقيق تفاهم بين أبناء هايتي يؤدي إلى تحقيق وفاق وطني، من الصعب أن يتصور المرء إمكانية التغلب على المأزق السياسي الراهن.

ثالثاً، أود الإشارة إلى أن إصلاح الشرطة الوطنية الهايتية يميل إلى أن يكون المعيار الرئيسي الذي يقاس بناء عليه أداء البعثة. ومن المؤكد أن الحفاظ على القدرات التشغيلية للشرطة الوطنية الهايتية أمر أساسي لتطوير المؤسسات اللازمة لتعزيز سيادة القانون. ومع ذلك، فإن التأهيل المهني لقوات الشرطة ليس كافياً لوحده. كما أن النظام القضائي بحاجة أيضاً إلى التعزيز. ونقر باتخاذ بعض الخطوات الواعدة في هذا الصدد.

رابعاً، يمثل التجديد القادم للولاية فرصة فريدة للنظر بدقة في الأولويات والمهام الحاسمة للبعثة. ونواصل النظر في خطة توطيد البعثة، ونؤكد مجدداً على أن تطورها يجب أن يتسم بالمرونة والتكيف مع الحقائق على أرض الواقع. ونستنتج من تقرير الأمين العام (S/2013/493)، أن البعثة لديها حجم عمل كبير اعتباراً من الآن وحتى عام ٢٠١٦، بما في ذلك مهمة الوفاء بالأهداف المحددة المتصلة بقدرات الشرطة الوطنية الهايتية والتحضير للانتخابات الرئاسية. وفي حين لا تزال خطة التوطيد الحالية قائمة، ورغم عدم تأكدنا من الاحتياجات اللوجستية للانتخابات، فإننا على ثقة بأن إجراء المزيد من التخفيضات لقدرات القوات المخصصة للبعثة سيتم على أساس معايير موضوعية، وسيتم تطبيق هذا التخفيض تدريجياً.

خامساً، ظل مستوى موظفي الأمن ثابتاً بصورة نسبية منذ عام ٢٠٠٤، الآن وقد جرى تخفيض الزيادة المفاجئة في أعقاب الزلزال. وهذا اعتراف صريح من جانب مجلس الأمن بأنه لا يمكن تحقيق الاستقرار في الأجل الطويل، إلا إذا جرت

تتوصل بصورة آنية إلى توافق في الآراء بشأن انتخابات مجلس الشيوخ والحكومة المحلية، وأن تواصل تعزيز العملية الديمقراطية والمصالحة السياسية في هايتي.

ثانياً، ينبغي لبعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي أن تواصل دفع عجلة التنمية الاقتصادية وإعادة الإعمار في هايتي. وندعو المجتمع الدولي للوفاء بتعهداته بتقديم المساعدة إلى هايتي فعلياً والمشاركة على نحو بناء في إعادة إعمار البلد. وحالة الكوليرا المتفشية في هايتي تبقى قائمة، والصين تؤيد مبادرة الأمين العام، المعلنة في شباط/فبراير، للقضاء على الكوليرا في البلد، وندعو الدول الأعضاء إلى مواصلة توفير الموارد وتقديم الدعم الفني في هذا المجال.

ثالثاً، ينبغي أن تواصل البعثة القيام بالدور الهام للأمم المتحدة في هايتي. والصين تقدر جهود وإسهامات السيدة أونوري، الممثلة الخاصة للأمين العام، والبعثة من أجل صون السلام والاستقرار في هايتي. ونرحب بتوصية الأمين العام بشأن مواصلة إعادة تشكيل البعثة وتمديد ولايتها عاماً إضافياً. وتأمل الصين في استمرار البعثة في تنفيذ ولايات مجلس الأمن، والمساعدة في صون الأمن والاستقرار في هايتي، وتشجيع العملية السياسية وتعزيز سيادة القانون وبناء قدرات المؤسسات الحكومية. وفي إطار عملية إعادة التشكيل، ينبغي للبعثة أن تصغي إلى آراء كل الأطراف وأن تمضي قدماً بخطى ثابتة.

السيدة لوفرايه دي إيلين (فرنسا) (تكلمت بالفرنسية): أود أن أشكر الممثلة الخاصة للأمين العام، السيدة أونوري، على بيانها. وحضور وزير الدفاع الأرجنتيني في المجلس دليل على الاهتمام الذي توليه الرئاسة الأرجنتينية لمسألة هايتي.

وفرنسا تؤيد البيان الذي أدلى به المراقب عن الاتحاد الأوروبي، وكذلك البيان الذي سيدي به ممثل أوروغواي باسم مجموعة أصدقاء هايتي. وسأركز في بياني على موضوعين، هما

تحقيق استقرار لا رجعة فيها. وتشرفت غواتيمالا بكونها كانت جزءاً من بعثة الأمم المتحدة منذ إنشائها. وسنظل ملتزمين تجاه هايتي وعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، ما دام ذلك ضرورياً. ونأمل أنه من خلال عملنا المشترك، يمكننا أن نعيد لهايتي المستقبل الذي يستحقه الهايتيون.

السيد ليو جي (الصين) (تكلم بالصينية): يرحب الوفد الصيني بوزير الدفاع الأرجنتيني، السيد روسي، لرئاسة جلسة اليوم في المجلس. وأشكركم سيدي، وأشكر زملائي الآخرين على ما ألقوه من عبارات ترحيب. وإنني أتطلع إلى التعاون الوثيق مع جميع الزملاء مستقبلاً في جهودنا المشتركة الرامية إلى النهوض بعمل مجلس الأمن. وتشكر الصين الممثلة الخاصة للأمين العام السيدة أونوري على إحاطتها الإعلامية بشأن الحالة في هايتي.

ولا تزال الحالة في هايتي تشهد تقدماً جيداً. وما فتئت الحكومة الهايتية تبذل جهوداً حثيثة فيما يخص تنفيذ السياسات المتعلقة بالعمل والتعليم والبيئة والطاقة وسيادة القانون، فضلاً عن تعزيز بناء قدراتها. وقد أحرز تقدم ملحوظ فيما يخص إعادة الإعمار بعد زلزال عام ٢٠١٠. إن الصين ترحب بتلك التطورات.

وفي الوقت نفسه، لا تزال هايتي تواجه تحديات فيما يخص عمليتها السياسية، وتنميتها الاقتصادية، والحالة الإنسانية فيها. ولا تزال إعادة الإعمار بشكل سلمي تشكل مهمة شاقة تتطلب استمرار دعم ومساعدة المجتمع الدولي. أود التركيز على النقاط التالية.

أولاً، أود الإشارة إلى الاستمرار في توطيد عملية تحقيق الاستقرار الديمقراطي في هايتي.

ونأمل أن تضع كل الأحزاب الهايتية ذات الصلة مصالح الدولة والشعب في المقام الأول، وأن تعزز الحوار والمشاورات السياسية فيما بينها، وتحقق حلولاً مناسبة للتزاعات، وأن

أيضاً أن تسهم في الملكية الوطنية للأداة الرئيسية لسيادة القانون التي تمثلها قوة شرطة بروح مهنية.

فيما يتعلق بسيادة القانون، نرحب بالتوقيع في ١٣ أيار/مايو على المرسوم الذي أنشأ اللجنة المشتركة بين الوزارات المعنية بحقوق الإنسان في هايتي. إلا أننا مازلنا نشعر بالقلق لاستمرار عناصر في التشكيك في استقلال وعمل النظام القضائي. وفي مجال حقوق الإنسان، نشجع الحكومة الهايتية والبعثة على الاستفادة مما يقدمه الخبر المستقل الذي عينه مجلس حقوق الإنسان من المشورة والمساعدة.

ونحن نؤيد التزام الأمم المتحدة والجهود الشخصية للأمين العام لمساعدة هايتي في القضاء على الكوليرا. ونعتبر أن هذا الهدف يمكن تحقيقه، ونشجع على التدخل المستهدف كأولوية في المناطق التي يتفشى فيها الوباء، وتحسين التنسيق بين خدمات مكافحة الأوبئة والأنشطة الميدانية. ومن الضروري أيضاً انتهاج سياسة مستدامة للوصول إلى المياه والمرافق الصحية.

وتركيز أنشطة البعثة مستمر وفقاً للخطة التي توافق عليها المجتمع الدولي والحكومة الهايتية. وينبغي للبعثة أن تواصل التكيف مع الحالة المتغيرة، من حيث النطاق والتنوع على السواء. ونرحب مؤيدين بتوصية الأمين العام بتمديد ولاية البعثة، مع استمرار تخفيضها بنسبة ١٥ في المائة من خلال خفض عدد الأفراد العسكريين، وخاصة الوحدات الهندسية، بغية التمكين من تطوير القدرات المحلية للمشاريع المحلية الصغيرة. وكذلك، فإننا نحث - وتلك عبارة ترددت كثيراً في المجلس أثناء هذه المناقشة - على ضرورة المحافظة على قدرة أصحاب الخوذ الزرق على التواصل مع السكان باللغة الفرنسية.

أخيراً، نخطط علماً مع الارتياح بما اقترحه الأمين العام من النظر في فترة ما بعد عام ٢٠١٦. فتحول البعثة يجب ألا يكون من المحرمات. وإمكانية ذلك ينبغي أن تكون عنصراً

في صميم ولاية بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي، أي التحضير للانتخابات وإصلاح الشرطة الوطنية الهايتية.

يقلقنا، بالطبع، التأخير المتراكم في تنظيم العملية الانتخابية، ونرحب بإنشاء الهيئة الانتقالية للمجلس الانتخابي الدائم في ١٩ نيسان/أبريل. ونأسف لأن هذا الإجراء المنتظر منذ نهاية العام الماضي، قد تأخر كل هذا الوقت بدون أي عمل آخر نتيجة لعدم وجود قانون انتخابي وغياب أي حوار سياسي بناء. فالديمقراطية تغذيها الانتخابات، وتلك الانتخابات، وفقاً لما جاء في البيان الصحفي الذي اعتمده مجلس الأمن في ٢٨ كانون الثاني/يناير، ينبغي أن تكون حرة وشاملة للجميع وذات مصداقية. وينبغي أيضاً أن تجرى الانتخابات وفق جدول زمني انتخابي واضح ومستقر. وانتظام الانتخابات علامة على صحة العملية الديمقراطية، بالطبع. والانتخابات التشريعية والمحلية الجزئية قد تأخرت طويلاً، بينما تقترب الآجال الزمنية الأخرى من نهايتها سريعاً. لذلك، لا بد من عقد الانتخابات على الفور.

ونخطط علماً مع الارتياح بالمعلومات التي قدمها الأمين العام بشأن تعزيز الشرطة الوطنية الهايتية. فانخفاض معدلات بعض الأعمال الإجرامية وتزايد وجود الشرطة في مناطق أكبر في هايتي يمكن اعتباره علامة إيجابية. ونخطط علماً كذلك بالتعاون الجيد بين قوة الشرطة الوطنية الهايتية والمكون الشرطي في بعثة الأمم المتحدة. وقد لاحظنا، وأعتقد أنه أمر مشجع للغاية، عدم زيادة أعمال العنف في المناطق التي انسحب منها المكون العسكري للبعثة. ولا يزال أمامنا عمل كثير، بالطبع.

الخطة الوطنية لتطوير الشرطة تتوخى زيادة من ١٠ ٠٠٠ إلى ١٥ ٠٠٠ عنصر بحلول عام ٢٠١٦، في حين يشدد تقرير الأمين العام على الصعوبات التي تعترض تحقيق أهداف تلك الخطة. ولذلك، يتعين على البعثة أن تظل ملتزمة في إطار الجهد الجماعي بالإسهام في الحفاظ على النظام العام، ولكن عليها

مثل دعم البرنامج الوطني للمطاعم المدرسية، تمثلت استجابتنا في توفير احتياجات محددة للسلطات الهايتية بتقديم تبرعات غذائية، والتعاون مع المشروع ذاته في نفس الوقت.

والتزام الأرجنتين يعكس أيضاً في السياق الأوسع لجماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، التي عقدت العزم على مواصلة بذل الجهود للتعاون مع حكومة هايتي. وأود أن أسلط الضوء على أنشطة اتحاد أمم أمريكا الجنوبية، الذي تعهد بتقديم الدعم المالي لإعادة تأهيل المستشفى العام في كوريل، في أقصى جنوب هايتي.

يحمل ذلك المستشفى اسم الرئيس نيتور كيرشنر، أول أمين عام لاتحاد أمم أمريكا الجنوبية. وقد افتتح في حزيران/يونيه ٢٠١٣ وتزيد مساحته على ١٢٠٠ متر مربع. بالإضافة إلى تنسيق الجهود المبذولة من أجل الرعاية الصحية بين حكومات كوبا وفنزويلا وهايتي، أسفرت هذه المبادرة عن إصلاح وتوسيع نطاق المستشفى المجتمعي. ونعتقد أن من الضروري الاستجابة لاحتياجات التنمية الاقتصادية والاجتماعية لشعب هايتي، وتعزيز المؤسسات في ذلك البلد.

وبالتالي، نلاحظ مع الارتياح المؤشرات الجديدة الدالة على إحراز تقدم في هايتي، بفضل الجهود التي بذلتها حكومتها والمساعدة الدولية وبعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي، ولا سيما إنشاء المجلس الانتخابي الانتقالي. ومما يبشر بالخير القرار الذي اتخذته بالأمس الرئيس الهايتي بإرسال جدول زمني للانتخابات إلى الهيئة التشريعية. ونحن مقتنعون بأن مشاكل هايتي ستحل بسرعة أكبر في ظل وجود مؤسسات تعمل على الوجه الصحيح وتستطيع أن تكفل الديمقراطية، وينبغي ألا يكون هناك أي انخفاض في عدد المؤسسات الديمقراطية للشعب الهايتي.

لقد أسفر تحقيق خفض في عدد المشردين الذين يعيشون في المخيمات، بعد نقل أكثر من ٣٤ ٠٠٠ شخص، عن

مساعداً. وعلينا أن نهيب الظروف لنجاحها في إطار جدول زمني له مصداقيته. ويجب أن ننظر في وجود الأمم المتحدة بعد انتهاء الجدول الزمني.

وأود أن أختتم ببيان بالشأن مرة أخرى على موظفي البعثة لتفانيهم والمثلية الخاصة على جهودها الدينامية خلال الفترة الانتقالية للبعثة. كما أود أن أشيد بالسيد نيجل فيشر للعمل الذي أنجزه كممثل خاص مؤقت للأمين العام.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): سادلي الآن بيان بصفتي ممثل الأرجنتين.

باسم حكومة الأرجنتين، أود أن أرحب بتعيين السفيرة ساندرأ أونوري، مع التنويه أيضاً إلى كونها أول امرأة تعين كممثل خاص للأمين العام في هايتي ورئيس لبعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي.

ومرة أخرى، أؤكد التزام الأرجنتين واستعدادها الثابت لدعم شعب هايتي. وتعاون بلدنا يتواءم دائماً مع الاحتياجات التي تعلن عنها حكومة هايتي والتحديات الحقيقية على أرض الواقع في ذلك البلد. وحضور الأرجنتين يتصف بالتركيز بقوة على توطيد المؤسسات الهايتية، واحترام حقوق الإنسان وتمتع شعب هايتي بالديمقراطية بالكامل. وهذا الالتزام يركز على عدة أركان، لكنه يستند بالأساس إلى رؤية التعاون بين بلدان الجنوب من خلال جهد هائل على الصعيدين البشري والمالي في أكثر من ٢٠٠ مشروع، لا تقوم على المساعدة بل تركز أساساً على تنمية قدرات أبناء هايتي أنفسهم. وبهذه الطريقة وحدها يمكننا أن نضمن الاستدامة الفعلية لدعم تطور ذلك البلد الشقيق.

وفي هذا السياق، نذكر على سبيل المثال مشروع تشجيع البساتين للنهوض بالإنتاج الذاتي، الذي يعني الاستثمار في التقييم التقني والإمدادات الزراعية، وهما عنصران أساسيان لتمكين الهايتيين من توليد قدرتهم الإنتاجية الخاصة. وهذا لا يعني أننا نغفل الاحتياجات الأساسية الطارئة. ففي إجراءات

قوام الشرطة الهايتية سوف يتجاوز، بحلول تشرين الثاني/نوفمبر، ٢٠٠ ١١ شرطيا. غير أننا نؤكد على ضرورة توشي الحذر عند التعاقد مع موظفين مدنيين للوفاء بأدوار أمنية. في هذه الحالات، تقع مسؤولية ضمان الكفاءة دائما على عاتق الدولة. ونتيجة لذلك، ينبغي أن تركز الجهود التي تبذلها البلدان الأعضاء في البعثة من الآن فصاعدا على إجراءات محددة تهدف إلى وضع برنامج تدريب لقوات الأمن الهايتية، ما يعزز بالتالي الشرطة الوطنية الهايتية، التي تؤدي دورا أساسيا عندما يتعلق الأمر بعملية إجراء خفض حقيقي في عدد موظفي بعثة الأمم المتحدة. ولا بد من إنجاز النقل التدريجي والمنظم للمسؤولية عن ضمان الأمن إلى السلطات الهايتية.

إن الاستمرار في الاتجاه الحالي من التقدم في الأمن والتعزيز التدريجي لقدرات الشرطة الوطنية الهايتية متغيران معقدان يعتمد عليهما إلى حد كبير الامتثال للمبادئ التوجيهية التي وضعتها خطة تركيز أنشطة البعثة. إن لم تتحقق شروط هذين المتغيرين، فإننا نجازف في الوقوع في حلقة مفرغة، الأمر الذي يمكن أن يمدد وجود بعثة الأمم المتحدة، مع ما ينطوي عليه ذلك من خطر إضافي يتمثل في تدهور الحالة.

تؤيد الأرجنتين استمرار وجود بعثة الأمم المتحدة، ما دامت السلطات المحلية بحاجة إليها وما دامت هذه الحاجة مبررة بالحالة الأمنية السائدة واحتياجات إعادة الإعمار. ولهذا السبب، نود أن نشير إلى أن بلدنا يدعم خطة تركيز أنشطة البعثة للفترة ٢٠١٣-٢٠١٦، ونحن نتشاطر أهداف خفض قوات البعثة وفقا للمقترح الوارد في الخطة، استنادا إلى إدخال تحسينات في مجال بناء القدرات في صفوف أفراد الشرطة وتطوير القدرات الانتخابية وسيادة القانون وحقوق الإنسان والحوكمة الجيدة. وفي ذلك الصدد، نفهم أن تكون جميع البعثات بحاجة إلى جداول زمنية ومواعيد، ولكن اليوم على الجدول الزمني لا يمثل دائما كاملاً. فاليوم على الجدول الزمني

انخفاض عدد الأشخاص المشردين داخليا بنسبة ٨٢ في المائة في الفترة بين عامي ٢٠١٠ و ٢٠١٣. ومع ذلك، نشعر بالقلق إزاء الانخفاض في المساعدة الدولية والثغرات في الخدمات الأساسية، ولا سيما مياه الشرب ذات الأهمية البالغة في التغلب على انتشار الكوليرا.

فيما يتعلق بالجهود التي تبذلها الحكومة الهايتية من أجل تشجيع التنمية والاستقرار المؤسسي، لا سيما برنامج الـ "العناصر الخمسة"، نود أن نشير إلى إنشاء مؤسسات متصلة بسيادة القانون، ولا سيما البرامج الرامية إلى تعزيز العدالة والإدارة البلدية والمشاركة المدنية. كما أود أن أسلط الضوء على التطورات الإيجابية في الجهاز القضائي بالإشارة إلى العديد من الحالات القديمة العهد من الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان.

لقد أحرز تقدم في الخطة الاستراتيجية للتنمية وفقا لأولويات التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي وضعتها حكومة جمهورية هايتي. واضطلعت هايتي أيضا بدور بارز بوصفها الرئيسة المؤقتة للجماعة الكاريبية والسوق المشتركة.

وندعو الجهات الفاعلة السياسية الهايتية إلى مواصلة جهودها للتوصل إلى توافق في الآراء، الأمر الذي يمكن أن يؤدي إلى إجراء الانتخابات المؤجلة منذ فترة طويلة، وبالتالي التغلب على المأزق السياسي.

خلال هذه الفترة، أظهرت الحالة الأمنية استقرارا نسبيا، مع وجود دلائل واضحة على انخفاض معدلات الجريمة. من وجهة النظر تلك، يمكننا أن نشير إلى أن بعثة الأمم المتحدة قد حققت الهدف المتمثل في هيئة بيئة آمنة ومستقرة، ولكن يبقى أن نرى مدى استدامة ذلك.

لقد أظهرت الشرطة الوطنية الهايتية تقدما كبيرا سواء من حيث عدد الطلاب المستوعبين أو تدريبهم. ونرحب بحقيقة

المتحدة من خلال مجلس الأمن وما تعنيه بعثة تحقيق الاستقرار، وملتزمون مرة أخرى بوصفنا أخوة في أمريكا اللاتينية.

في الختام، أود أن أشير بإيجاز إلى مسألة أعتقد أنها مهمة فيما يتعلق بالروح التي ينبغي أن تسترشد بها أعمالنا خلال هذه البعثة في هايتي

وقبل خمسين سنة من اليوم، غير بعيد من هنا، في واشنطن العاصمة، وفي ٢٨ آب/أغسطس ١٩٦٣، ألقى مارتن لوتر كينغ الابن ذلك الخطاب الذي لا يُنسى، حين تكلم عن حلمه. وكانت العبارة التي استخدمها "إنّ لديّ حلماً". وختاماً، أودّ أن أقرأ جزءاً قصيراً جداً من ذلك الخطاب.

"إنّ لديّ حلماً بأنّ كل وادٍ سيرفع ذات يوم، وأنّ كل هضبة وجبل سيُخفضان، وأنّ الأماكن الوعرة ستُجعل مستوية، والأماكن الملتوية ستُجعل مستقيمة، ومجد الرب سيظهر، والبشر جميعاً سيشهدون ذلك كله."

أستأنف الآن مهمّاتي بصفتي رئيسة مجلس الأمن.

أعطي الكلمة الآن لممثل هايتي.

السيد ريغيس (هايتي) (تكلم بالفرنسية): أود قبل كل شيء أن أقدم، بالنيابة عن حكومة جمهورية هايتي، أصدق تهنئاتي إلى سفيرة الأرجنتين، سعادة السيدة ماريا كريستينا بيرسيغال، التي تتراأس مجلس الأمن لشهر آب/أغسطس. كما أود أن أؤكد الامتنان العميق لدى سلطات بلدي ولديّ شخصياً على اتخاذ مبادرة عقد مناقشة اليوم بشأن بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي عشية انتهاء ولايتها، وفقاً لما جاء في القرار ٢٠٧٠ (٢٠١٢)، المؤرخ في ١٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢. وتعرب حكومة بلدي عن تقديرها الصادق للأمين العام على تقريره المتوازن والمفصّل (S/2013/493)، الذي يتناول جوانب عديدة من الأحوال السياسية والاقتصادية والمالية والصحية والأمنية في هايتي.

بمجرد رقم على ذلك الجدول. فإذا أخذنا ذلك في الاعتبار، فقد يكون اليوم غائماً، أو ربما عاصفاً أو ممطراً، فلتكن هذه الأيام بمثابة تحذير لنا. فإن كانت التنبؤات تشير إلى هطول أمطار أو زخات من المطر، أو حتى إلى هبوب العواصف، فإنها يمكن أن تتوقع أيضاً طقساً مشمساً، مع سماء صافية. إننا نعتقد، بل نحن واثقون بأنه لا يتوجب على بعثة الأمم المتحدة أن تحدد موعداً فحسب، بل أن تتنبأ أيضاً، وعلى هذا التنبؤ أن يكون تنبؤاً باليوم الذي تشرق فيه الشمس على الشعب الهايتي بأسره، شمس تمثل الأمل، وتكفل التنمية المستدامة والمنسجمة، مع مراعاة احترام المؤسسات، والتنمية الاقتصادية والتمتع الكامل والشرعي بالديمقراطية.

بالإضافة إلى التزامنا الثنائي تجاه هايتي والجهود التي تبذلها الأرجنتين عبر منظمات إقليمية مثل اتحاد أمم أمريكا الجنوبية، أود أن أذكر الجميع بأن التزامنا يتمثل أيضاً في وجود أكثر من ٥٧٢ موظفاً، من بينهم ٣٨ امرأة. منذ عام ٢٠٠٤، عندما أنشئت بعثة الأمم المتحدة، حشدت الأرجنتين، من خلال قواتها المسلحة، أكثر من ١٢ ألف فرد من شتى الوحدات في هايتي. ضمن ذلك العنصر العسكري، نود أن ننوه بوجود المستشفى الميداني، وهو المصدر للرعاية الصحية وللمساعدة السريرية لوحدات الأمم المتحدة بأسرها، ويحظى بتقدير كبير من كل البعثة.

وأخيراً، أود أن أختتم كلمتي بإبراز اهتمام الأرجنتين بمواصلة المشاركة في الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي من أجل السلام والأمن. في هذا السياق، أود أن أسلط الضوء على التزام خاص اعتمدناه بشكل طبيعي في منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي. بالنسبة لنا، هايتي جزء من منطقتنا. والهدف من وجودي هنا اليوم هو إظهار اهتمامنا، نحن الأرجنتين، بالمنطقة، مع كل ما لدينا من آليات التكامل. ويجدوني الأمل في أن تشق هايتي طريقها بوصفها دولة مستقلة قادرة على تفجير كل طاقاتها. نحن ملتزمون مرتين تجاه هايتي، مرة مع الأمم

العدل والسلامة العامة، مشروع القانون الانتخابي الذي يحكم انتخابات مجلس النواب.

وفي السنتين الماضيتين، تحققت إنجازات بارزة وأحرز تقدم ملحوظ بلا جدال في جميع المجالات - المؤسسية، والاجتماعية - الاقتصادية، والثقافية والأمنية - وهذا ما أكده المراقبون تأكيداً صادقاً بالإجماع تقريباً وأكدته الأمين العام في تقريره. بيد أن المهمة ضخمة والتحديات كبيرة والعقبات مستعصية. وهذا ما يجعلنا نعطي قيمة خاصة للتفاهم والتضامن والتعاون مع المجتمع الدولي، وفي طليعته الأمم المتحدة.

وبالإضافة إلى ذلك، فإننا إذ نرحب بكون هاييتي، في رأي مجلس الأمن، لم تُعد تشكل تهديداً للسلام والأمن الدوليين في المنطقة أو خطراً عليهما، نعتقد أنه من الضروري إطلاقاً وتعميق التفكير في فترة ما بعد انتهاء ولاية بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هاييتي، مع الشركاء المسؤولين عبر المناقشات الهادئة والخالية من الأفكار المسبقة. وكما تم التأكيد في تقرير الأمين العام، ترتفع الأصوات في البلد داعية إلى التشكيك في جدوى وجود البعثة. ولعله من المحبذ النظر في جميع السيناريوهات الممكنة لفك الارتباط بغية تلافي تكرار التاريخ.

إن الروابط التاريخية والتميزة القائمة بين هاييتي والأمم المتحدة أكثر أهمية من أي وقت آخر. فهاييتي عضو أصيل في المنظمة التي قدّمت لنا دعماً متواصلاً في جهودنا الإنمائية، منذ البداية الأولى لبعثة التعاون التابعة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، عملاً بالقرار ٥١ (د-٤) المؤرخ في ٢٦ آذار/مارس ١٩٤٧. وفي هذا الصدد، يمكن لهاييتي أن تفخر بأن لديها علاقة خاصة و متميزة مع الأمم المتحدة. لذا، فقد حان الوقت للعمل على توسيع وإعادة تعريف هذا التعاون الذي أثبت أهميته طبعاً، كما تقتضي الضرورة بوضوح، بحيث يمكن إكسابه زخماً جديداً ودينامية جديدة، وجعله يلبي احتياجات العصر بشكل أفضل، ويكون أكثر اتساقاً فيما يتعلق بالأولويات

وحكومة هاييتي تؤيد الملاحظات والتوصيات الواردة في التقرير، ولا سيما تمديد ولاية البعثة لسنة أخرى.

وأود أن أغتنم هذه الفرصة لكي أشكر الممثلة الخاصة للأمين العام في هاييتي، السيدة ساندرا هونوري، على الجودة العالية لإحاطتها الإعلامية وأهمية ملاحظاتها. وإنني أوجه لها أفضل التمنيات بالنجاح وهي تتولّى مهمتها في هاييتي.

ويودّ وفد هاييتي أن يعرب عن تقديره لأعضاء مجلس الأمن الذين تتطابق تماماً ملاحظاتهم وشواغلهم التي أعربوا عنها مع أفكار وشواغل الرئيس ميشال جوزيف مارتيللي، ورئيس الوزراء لوران سلفادور لاموث والحكومة بأسرها. كما أودّ أن أشكر أعضاء مجلس الأمن على اعتدالهم وتحفظهم وإحساسهم بالتناسب الذي أظهره في تقييم الوقائع والأحداث في بلدي.

ويشرفني اليوم أن أعرض الملاحظات التالية أمام مجلس الأمن، الذي يضطلع بدور أساسي ولا غنى عنه في مستقبل عالمنا، وأمام السفراء الذين يجسّدون الفكر على هذه الدرجة الرفيعة، ويسهمون دون انقطاع وباقتدار في مكانة هذه المنظمة وفي السعي إلى تحقيق أهدافها النبيلة.

وكما هو معلوم تماماً، فإنّ جمهورية هاييتي تمرّ بمرحلة خاصة جداً، لا ريب أنها حاسمة في تاريخها. فهي تسعى إلى تعزيز مؤسساتها الديمقراطية، بينما تعمل بلا كلل بعد عقود مفقودة عديدة لإعادة إرساء النمو والالتزام أخيراً بمسار ينطلق فيه الاقتصاد وتكون التنمية مستدامة. وبالانسجام المباشر مع جهود المجمع الانتقالي للمجلس الانتخابي الدائم لتعزيز وضمان حُسن سير عمل مؤسسات الجمهورية، فقد دعاه الرئيس رسمياً في ١٤ آب/أغسطس إلى اتخاذ جميع التدابير الضرورية بغية تنظيم انتخابات جزئية لمجلس الشيوخ والانتخابات المحلية في موعد أقصاه كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣. وأمس الثلاثاء، قدّمت السلطة التنفيذية، عبر وزير

وأوجه القصور الراهنة من حيث ما يتعين القيام به. بالنيابة عن بلدي وحكومي أكرر، إيماني بمبادرات الأمم المتحدة، في هايتي وفي أماكن أخرى، من أجل حسم النزاعات والتغلب عليه، وتخفيض حدة الفقر، والنهوض بالتنمية وإشاعة الألفة بين الناس.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة لممثل أوروغواي.

السيد كانسيلا (أوروغواي) (تكلم بالإسبانية): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن مجموعة أصدقاء هايتي، التي تضم الأرجنتين، والبرازيل، وبيرو، وشيلي، وغواتيمالا، وفرنسا، وكندا، وكولومبيا، والولايات المتحدة وبلدي، أوروغواي. أود أن أهنئكم يا سيادة الرئيس ووزير دفاع جمهورية الأرجنتين، ووفدكم على عقد هذه المناقشة لدراسة آخر تقرير للأمين العام (S/2013/493) عن بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي.

ترحب مجموعة الأصدقاء بوجود الممثلة الخاصة للأمين العام لهايتي، السيدة ساندرا أونوريه، وأشكرها على إحاطتها الإعلامية الشاملة والعمل المكثف الذي قامت به خلال الأشهر الأولى القليلة لها في هايتي.

تلاحظ مجموعة الأصدقاء التقدم الذي تحقق في هايتي منذ الفترة السابقة المشمولة بالتقرير في المجالات الرئيسية لتنمية هايتي من قبيل العمالة، والتعليم، والبيئة، والطاقة وسيادة القانون، وهي أولويات السياسة الخمس لدى الحكومة المعروفة بـ "five Es".

وتلاحظ المجموعة مع الارتياح، أنه خلال الفترة المشمولة بالتقرير انخفضت مستويات الاضطرابات المدنية والجرائم الجسيمة، وخاصة جرائم القتل والختطف. إن الانخفاض الكبير في عدد الأشخاص المشردين جراء زلزال عام ٢٠١٠ اتجاه آخر يبعث على التشجيع. بيد أن المجموعة تود أن تبرز حقيقة مفادها أن هايتي ما برحت تواجه تحديات إنسانية كبيرة، لا سيما فيما يتعلق بالنساء والأطفال، بوجود أكثر من ٢٧٠ ٠٠٠

الوطنية. وفي هذا الصدد، فإنني على يقين بأنه يمكنني التعويل على نُبل أفكار المجلس وارتباطه بجمهورية هايتي، التي دأب دائما على إيلاء استقرارها وتنميتها وتقدمها قيمة خاصة.

أود، انطلاقاً من تمسكنا بالمثل العليا، والمبادئ، والأهداف التي حددها الميثاق، أن أنقل إلى المجلس استعداد الحكومة الهايتية للعمل بدون كلل مع المجلس من أجل السلم والأمن الدوليين، والتنمية وتعزيز حقوق الإنسان، والحقوق السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية والثقافية. وفي هذا الصدد، وبالإضافة إلى الجهود الدائرة حالياً في البلد لبناء سيادة القانون التي لا يمكن فصلها عن النهوض باحترام الفوارق على الرغم من الاختلاف بشأنها، بلغت حكومة هايتي معلماً جديداً في التزامها بإعلاء شأن الكرامة الإنسانية. في ١٦ آب/أغسطس ٢٠١٣، هنا، في الأمم المتحدة، وقعت هايتي على اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، التي اعتمدها الجمعية العامة في ١٠ مناهضة التعذيب وغير من أشكال العقوبة الوحشية أو الحاطة بالكرامة الإنسانية والمعاقبة عليها التي اعتمدها الجمعية العامة في ١٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٤ (القرار ٤٦/٣٩).

وانطلاقاً من هذه الروح، ستواصل حكومة هايتي دعم جهود المنظمة والجهود الشخصية التي تُبذل هنا لإعلاء شأن حقوق الإنسان بجميع أبعادها، وهي ممارسة حقيقية جدا في التضامن العالمي والتسامح واحترام الهويات الثقافية. هذه هي كلها قيم التي لم تكن قط أكثر أهمية ولازمة مما هي عليه الآن من أجل بناء نظام وطني ونظام دولي أكثر عدالة وأكثر إنسانية وأكثر أخوية، نظام ما برحت البشرية تطمح إليه منذ عام ١٩٤٥.

أرحب بتقرير الأمين العام (S/2013/493)، وهو تقرير متوازن وشامل، ويتمشى مع التقرير السابق (S/2013/139). ويذكر الحقائق ويبرز جهود السلطات الهايتية في المجالات السياسية، والاقتصادية، والأمنية ومجال الحكم، ويعدد التحديات

الخطة الدمج القائمة على الظروف من دون تقويض الأمن والاستقرار في هايتي.

وتقرّ مجموعة أصدقاء هايتي بالدور الهام جدا الذي تؤديه البعثة في ضمان الاستقرار والأمن في هايتي وتشيد بالبعثة لاستمرارها في تقديم المساعدة لحكومة هايتي لضمان تهيئة بيئة آمنة ومستقرة.

تنوه مجموعة الأصدقاء بالتزام حكومة هايتي بتعزيز سيادة القانون وتحقيق مزيد من التقدم في إصلاح القطاع الأمني. وفي هذا الصدد، تود المجموعة أن تُبرز الدور الحيوي الذي تقوم به الشرطة الوطنية الهايتية في استتباب الأمن والاستقرار في هايتي، والتشديد على أهمية إكمال تعضيد وإصلاح قطاع الشرطة الوطنية الهايتية وإضفاء طابع الاحترافية على عملها لكي تتمكن من تولي المسؤولية الكاملة عن أمن هايتي. وفي هذا الصدد، تنوه المجموعة بالتقدم المحرز في تنفيذ خطة التنمية الخمسية للشرطة الوطنية الهايتية للفترة من ٢٠١٢-٢٠١٦، وتكرر المجموعة أهمية الإبقاء على دعم الخطة.

وترى مجموعة أصدقاء هايتي أن الأمن والتنمية والاستقرار ترتبط ارتباطا وثيقا ويعزز بعضها بعضا. ولذلك تؤكد على ضرورة معالجة مسائل البطالة والتعليم وتقديم الخدمات الاجتماعية الأساسية وضمان تمكين المرأة الاقتصادي والسياسي. وفي الوقت نفسه، تشدد المجموعة على أنه لا يمكن تحقيق أي استقرار حقيقي أو تنمية مستدامة في هايتي بدون تعزيز المؤسسات الديمقراطية وإطلاق عملية ديمقراطية موثوقة. وفي ذلك السياق، تؤكد المجموعة على أهمية إعلاء شأن سيادة القانون بتعزيز المؤسسات الهايتية، بما في ذلك جهاز قضائي مستقل، وتجدد المجموعة تأكيدها على مسؤولية بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي عن دعم الدولة الهايتية في مجالات الحكم الديمقراطي وبسط سلطة الدولة وتعزيز حماية حقوق الإنسان، وفقا لولاية بعثة الأمم المتحدة.

من الأشخاص المشردين داخليا الذين لا يزالون يعتمدون على تلقي المساعدة الإنسانية من أجل الاحتياجات الأساسية لبقائهم ويعتريهم ضعف شديد أمام الكوارث الطبيعية.

إن وباء الكوليرا الحالي يمثل قلقا كبيرا لمجموعة الأصدقاء. وفي هذا الصدد، نُبرز أهمية مضاعفة جهود الأمم المتحدة والجهود الأوسع التي يبذلها المجتمع الدولي لمساعدة حكومة هايتي في الوقاية من المرض ومعالجته وتحقيق تحسينات هيكلية حيوية في المياه في هايتي وقطاع الصرف الصحي. لذلك، من المُلح والحيوي تمويل الخطة الوطنية من أجل القضاء على الكوليرا بصورة ملائمة ومستدامة واغتنام أي فرصة تلوح في الأفق لتخفيف حدة الخطر الذي يشكله المرض وذلك بالقيام بالأعمال الهادفة.

أما على الجبهة السياسية، فتلاحظ مجموعة الأصدقاء إنشاء المجلس الانتخابي الانتقالي، وهو خطوة هامة نحو عقد انتخابات تشريعية جزئية وانتخابات بلدية ومحلية، وهي انتخابات تأخر عقدها أكثر من اللازم. ولكن تلاحظ المجموعة أن التحضيرات للانتخابات لا تزال تشهد تأخيرات كبيرة، رهنا بإقرار قانون الانتخابات. وتدعو المجموعة الحكومة الهايتية وجميع أصحاب المصالح المعنيين إلى مضاعفة جهودهم للتمكن من عقد هذه الانتخابات في عام ٢٠١٣ وبطريقة شفافة، وعادلة وموثوقة، مما سيعزز المؤسسات الديمقراطية.

أما فيما يتعلق بالتفسيرات المتباينة المتعلقة بانتهاء ولاية الثلث الثاني من مجلس الشيوخ، فمن المهم لجميع أصحاب المصالح السياسيين في هايتي العمل بتعاون وعلى نحو بناء صوب حسم هذه المسألة.

تلاحظ مجموعة الأصدقاء أن الحالة الأمنية العامة في هايتي لا تزال مستقرة نسبيا خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وقد مكّن هذا البعثة من الاستمرار في الانسحاب التدريجي وفقا

عن برامجها الاجتماعية الهادفة إلى مكافحة الفقر، مؤشرات واعدة، ضمن أمور أخرى، لإحراز تقدم كبير. وناشد شركاءنا في هايتي مواصلة السير في ذلك الطريق نحو تحقيق التنمية مع العدالة الاجتماعية.

كما نحدد دعوتنا جميع أصدقاء هايتي إلى تخصيص الموارد اللازمة لمساعدة هايتي على الاستثمار في المشاريع الانمائية الرئيسية، بما في ذلك البنية التحتية. وتضطلع البرازيل بدورها. فنحن نواصل التعاون مع السلطات الهايتية في البحث عن شركاء راغبين في استكمال المبلغ البالغ قدره ٤٠ مليون دولار الذي قدمناه لإنشاء محطة توليد الطاقة الكهربائية في مقاطعة أرتيبونيت، التي ستساعد حقا في تحويل البلد. وللأسف، حتى الآن لم يتم تأمين دعم كاف من الحكومات والمنظمات المالية الدولية.

إن التنمية ليست مفهوما اقتصاديا محضا. بل هي أيضا مفهوم سياسي، لأن التنمية تستفيد من الديمقراطية وتؤدي إلى تعزيزها على السواء. وفي حالة هايتي في الوقت الراهن، من الأهمية البالغة بمكان أن تنخرط جميع الأطراف الفاعلة والأحزاب السياسية بصورة بناءة في حوار سياسي حقيقي من أجل التمسك بترسيخ الديمقراطية وبناء المؤسسات والملكية الوطنية وحقوق الإنسان وسيادة القانون. وترسيخ الديمقراطية في هايتي يتسم بأهمية بالغة لمستقبلها مثل الأهمية التي يتسم بها الاستثمار والبنية التحتية والزراعة والصناعة والصحة والتعليم.

لقد دعا مجلس الأمن إلى إجراء الانتخابات التشريعية والمحلية المرتقبة هذا العام. وتأمل البرازيل بإجراء الانتخابات في أقرب وقت ممكن، وإلا ستخاطر هايتي بتقليص عدد أعضاء برلمانها إلى ثلث عدد المقاعد الحالية، الأمر الذي يمكن أن يعوق بشكل حاد الدور السياسي للسلطة التشريعية ويخل بالاتساق الوظيفي لسلطات الدولة الثلاث. ونحن على اقتناع بان خطوات ملموسة تتخذ في ذلك الاتجاه وناشد جميع الأطراف الفاعلة السياسية في هايتي تشجيع الحوار الشامل

وتؤكد مجموعة أصدقاء هايتي مجددا على أهمية احترام سياسية عدم التسامح اطلاقا في مكافحة الاستغلال الجنسي وإساءة المعاملة. وهي تتوقع من جميع موظفي الأمم المتحدة التقيد بأعلى معايير السلوك وتناشد جميع الأطراف الفاعلة المعنية بذل قصارى جهدها وتحمل مسؤولياتها من أجل منع وقوع حالات سوء السلوك والتحقيق في المزاعم ومحاسبة المسؤولين.

واخيرا، أود أنؤكد على أن مجموعة الأصدقاء ستستوفي النظر في التوصيات الواردة في التقرير في الأيام القليلة المقبلة بهدف تقديم إسهام موضوعي وبناء في مناقشات مجلس الأمن بشأن ولاية بعثة الأمم المتحدة، بغية تمكين البعثة من مواصلة الاضطلاع بمسؤولياتها وتوطيد وجودها. وتود مجموعة أصدقاء هايتي أن تعرب عن دعمها وامتنانها للنساء والرجال العاملين في بعثة الأمم المتحدة على تفانيهم وجهودهم الدؤوبة في دعم أهداف تحقيق التعافي والاستقرار في هايتي.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثل البرازيل.

السيد دنلوب (البرازيل) (تكلم بالإنكليزية): من دواعي الشرف أن يتولى معالي السيد أوغستن روسي، وزير الدفاع في جمهورية الأرجنتين، رئاسة مناقشة اليوم بشأن مسألة بالغة الأهمية لمنطقتنا وبلداننا. كما أود أن أرحب بالممثلة الخاصة ساندرا أونوريه وان أشكرها على بياها. وتود البرازيل أن تجدد تأكيدها على رغبتها في إنجاح جميع مساعي الممثلة الخاصة. وأقدر الإسهام الذي يقدمه الممثل الدائم لهايتي، السفير ريجي.

وتتاح لهايتي اليوم فرصة لتوطيد الاستقرار ومواصلة متابعة عدد من المبادرات الرامية إلى إيجاد الوظائف وإدراج الداخل وتشجيع الاستثمار ولتعزيز مؤسساتها. وتشكل جهودها لإنشاء منبر متطور لتنسيق التعاون الدولي ولتخصيص موارد في الميزانية لتغطية جزء من تكاليف الانتخابات المرتقبة، فضلا

بين الأمن والتنمية، وحفظ السلام وبناء السلام، والسلام المستدام وعمليات الانتقال السليمة، على النحو الوارد في القرار ٢٠٨٦ (٢٠١٣).

لقد اظهرت تجربة بعثة الأمم المتحدة إمكانية النهج الخلاقة حين تقترن بالهيكل الراسخ لأي عملية حفظ سلام متعددة الأبعاد. وتضطلع الأدوات مثل المشاريع السريعة الأثر والمهندسين العسكريين بدور بالغ الأهمية في دعم الأهداف الأساسية لتحقيق الاستقرار. وفي ذلك الصدد، نشيد بالنطاق الواسع لمشاريع الحد من العنف الأهلي الداعمة لمبادرات تعزيز سيادة القانون في هايتي.

والتجربة الناجحة لمكاتب المساعدة القانونية، المدعومة من خلال مشاريع الحد من العنف الأهلي في هايتي، والمسؤولة عن الإفراج عن المئات من المحبوسين احتياطياً، تبرهن على الإمكانات الكبيرة لمثل هذه البرامج، بما في ذلك من منظور حقوق الإنسان. ونأمل أن تكون جميع تلك الخبرات وأفضل الممارسات، وليس الاعتبارات المالية القصيرة الأجل، هي أساسنا لتقييم الخيارات المستقبلية في العام المقبل.

وسيتم الحكم على مساهمة الأمم المتحدة ومساهمة المجتمع الدولي في هايتي من خلال إرثها. ونحن لا نزال ملتزمين بهدف ضمان استدامة المكاسب التي تحققت على صعيد الاستقرار حتى الآن. وبعبارة أخرى، يجب أن ننفذ عملية الانتقال هذه على النحو الصحيح. ووجود علاقة عمل وثيقة بين البعثة ونظرائها في الحكومة أمر أساسي لتجنب حدوث ثغرات كبيرة في المجالات الحاسمة وخاصة في مجال الأمن. وكما ذكرنا في الماضي، فإن القيادة الهايتية يجب أن تمسك بزمام خطة تركيز الأنشطة باعتبارها منطلقاً لتوليها مسؤولياتها الأساسية بطريقة مستدامة.

أود أن أختتم بياني بالتأكيد مجدداً على التزام البرازيل وتضامنها مع هايتي في الأجل الطويل، وكذلك على ثقتنا

للسراع بالتحضيرات. وقيادة الرئيس مارتيلي أمر رئيسي للعملية. والبرازيل على استعداد لدعم العملية الديمقراطية في هايتي وأوفت بالفعل بتعهداتها بدعم الدورة الانتخابية المقبلة.

ولا يزال إحراز تقدم في الحالة الأمنية يشكل الركيزة الرئيسية لخطة تركيز أنشطة بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي. ونشيد بتجنيد المزيد من الأفراد في الشرطة الوطنية لهايتي، وبعملية التدقيق المستمرة وازدياد العمليات المشتركة بين الشرطة الوطنية لهايتي وبعثة الأمم المتحدة. ومن الأهمية البالغة بمكان أن تستوعب الشرطة الوطنية لهايتي أفضل الممارسات والدروس المستخلصة من تجربة بعثة الأمم المتحدة وان تستفيد من قدرة البعثة لتهيئة الظروف المناسبة لإنجاح نقل المسؤوليات الأمنية في المجالات البالغة الأهمية.

ونوافق على التخفيض التدريجي والمخطط بصورة متأنية لمستويات القوات الذي اقترحه الأمين العام، بالتواكب مع الوقائع الموجودة على أرض الواقع. كما أن الأمين العام محق بشأن ضرورة إجراء تقييم، بعد أفق عام ٢٠١٦، لما إذا كانت بعثة الأمم المتحدة ستبقى أكثر تشكيلة مناسبة لوجود الأمم المتحدة في هايتي. ويمثل ضمان وضع استراتيجية متوازنة وكلية لتركيز أنشطة بعثة الأمم المتحدة أمراً بالغ الأهمية لاستقرار هايتي في المدى الطويل. وإذ تخفض البعثة وجودها العسكري، ينبغي زيادة المساعدة الإنمائية المقدمة من الأمم المتحدة والأطراف الفاعلة الأخرى على السواء. ومن الأهمية البالغة بمكان التأكيد على تلك الضرورة في هذا المنعطف من حياة بعثة الأمم المتحدة لأنه في أغلب الأحيان حين تغادر القوات تحذو حذوها الأطراف الفاعلة الإنمائية والإنسانية والموارد. ويجب ألا نكرر ذلك الخطأ الشنيع في هايتي. وينبغي أن يتمكن أي وجود للأمم المتحدة في المستقبل من عكس ذلك الاتجاه وينبغي أن يقوم على أساس التوافق الواسع الذي يجري التوصل إليه في المجلس على العلاقات

تحدد السلطات التشريعية في هايتي التي تملك الكلمة الفصل فيما يتعلق بهذه الأمور.

وأشير إلى أن المكسيك تقدم دعماً لهايتي من خلال مؤسساتها الانتخابية التي تساعد على تعزيز المؤسسات وإضفاء الطابع المهني على النظام الانتخابي للبلد وتعزيزه. ففي ٤ تموز/يوليه، وقع المعهد الانتخابي الاتحادي والمحكمة الانتخابية في المكسيك اتفاق تعاون مع المجلس الانتخابي الدائم في هايتي بشأن النظم الانتخابية وتسجيل الناخبين والتنظيم والخدمات اللوجستية ونشر ثقافة سياسية ديمقراطية والتثقيف الانتخابي للناخبين، وهي جميعاً أمور ضرورية.

وإلى جانب مشاركة الأمم المتحدة في تعزيز العملية الديمقراطية، يشدد وفد بلدي ويعيد التأكيد على أهمية وجدوى وجود المنظمة في هايتي في تعزيز استراتيجيات للانعاش الاقتصادي ومشاريع متوسطة وطويلة الأجل لتلبية الاحتياجات المستمرة على صعيد المساعدة الإنسانية والصحة والأمن الغذائي والبنية التحتية.

وفي هذا الصدد، نحن نؤيد استمرار المشاريع ذات الأثر السريع وكذلك عمل البعثة والفريق القطري في المجالات الحيوية مثل التعليم والغذاء والزراعة التي يمكن أن تؤدي، إن لم تُعالج، إلى عدم الاستقرار على المدى الطويل.

وتقرير الأمين العام يشير إلى إحراز تقدم في تنفيذ خطة تركيز أنشطة البعثة للفترة ٢٠١٣-٢٠١٦ ويقترح مواصلة إعادة تشكيل البعثة في ضوء إمكانية الانتقال إلى وجود مختلف للأمم المتحدة في هايتي. ولضمان نجاح هذا الانتقال، يجب أن يكون هذا التقييم مدعوماً بالعوامل المؤسسية المُعبر عنها في المؤشرات المقترحة، وكذلك بالظروف الفعلية السائدة على أرض الواقع. ومن المهم عدم إهمال العوامل لا يمكن التنبؤ بها مثل الكوارث الطبيعية التي يمكن أن تؤدي إلى خسائر

بتصميم شعب هايتي على المثابرة والنجاح في سعيه من أجل الاستقلال والاستقرار والديمقراطية والازدهار.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة لممثل المكسيك.

السيد مونتانيو (المكسيك) (تكلم بالإسبانية): أشكر الأمين العام على تقريره عن بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي (S/2013/493) وتوصيته بأن يواصل المجتمع الدولي دعم هذا البلد الشقيق. وأقدر أيضاً الإحاطة الإعلامية التي قدمتها السيدة ساندرأ أونوريه عن الوضع على أرض الواقع في هايتي، وهو أمر ذو أهمية واضحة وكبيرة للمجلس.

كما يشير التقرير، فإن الحالة في هايتي سجلت تقدماً مشجعاً في مجال الأمن وتعزيز سيادة القانون. ومن الواضح أن بعثة الأمم المتحدة قامت بدور رئيسي في تحقيق هذا التقدم. فالبعثة، تدعم، بالتنسيق الوثيق مع الحكومة، بناء مؤسسات الشرطة الوطنية الهايتية لكي يمكنها في نهاية المطاف ضمان الأمن في البلد. والبعثة تشجع أيضاً تنفيذ مشاريع للمساعدة على تحقيق الاستقرار والتعامل مع المسائل الهامة مثل حماية الفئات الضعيفة والحد من العنف الأهلي ومنع العنف الجنساني.

والمكسيك تنوّه بإرادة الحكومة الهايتية لإحراز تقدم في هذه المجالات الأساسية من أجل تعزيز الديمقراطية وإرساء أساس متين لتعزيز التنمية الاقتصادية وتحسين حالة أولئك الذين ما زالوا يقيمون في مخيمات المشردين داخلياً.

ومن الضروري مضاعفة الجهود لكي تسفر هذه المبادرات عن فوائد ملموسة للمجتمع الهايتي. وبهذا المعنى، فإن ثمة قلقاً من إمكانية أن يتسبب التأجيل المحتمل للانتخابات الجزئية في توترات سياسية وأن يؤدي إلى تفاقمها وأن يعوق إحراز مزيد من التقدم بشأن القضايا ذات الأولوية.

ومن الواضح أن بعثة الأمم المتحدة والمجتمع الدولي على استعداد لدعم العملية الانتخابية والمبادرات ذات الأولوية التي

المرشحة للانضمام، وهي تركيا، وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة والجبل الأسود وصربيا، وألبانيا والبوسنة والهرسك، وبلدان عملية الاستقرار والانتساب والبلدان المرشحة المحتملة، فضلا عن أوكرانيا وأرمينيا.

في البداية، اسمحو لي أولا أن أشيد بنائب الممثل الخاص للأمين العام المنتهية ولايته السيد نايجل فيشر، وأشكره على تعاونه الممتاز مع الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه، من خلال مختلف المواقف التي اتخذها في بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي. وأود أيضا أن أغتنم هذه الفرصة لأهنئ السيدة أونوري على تعيينها ممثلة خاصة للأمين العام ورئيسة للبعثة، وأتمنى لها كل النجاح في الاضطلاع بولايتها.

يتفق الاتحاد الأوروبي مع تحليل تقرير الأمين العام (S/2013/493) بشأن الحالة السياسية في هايتي. وبينما نسلم بالاستقرار النسبي للحالة السياسية خلال الاثني عشر شهرا الماضية، مع ذلك لا تزال الحالة هشة وتتسم بسلوك غير تعاوني من جانب مختلف القطاعات المؤسسية، في حين تتطلب التحديات الهائلة التي لا تزال تواجه هايتي توافقا وطنيا واسع النطاق.

إن الاتحاد الأوروبي يتشاطر تماما شواغل الأمين العام بشأن التأخير الشديد في العملية الانتخابية فيما يتعلق بإمكانية تنظيم الانتخابات القادمة قبل نهاية عام ٢٠١٣. ويتطلب توطيد الديمقراطية وسيادة القانون في هايتي، فضلا عن التقدم المحرز في عملية إعادة الإعمار والانتعاش الاقتصادي، مؤسسات ديمقراطية قوية قادرة على العمل وفقا للقواعد الدستورية.

ويشجع الاتحاد الأوروبي بانتظام، في اتصالاته السياسية الرفيعة المستوى مع جميع الأطراف المعنية، على اعتماد نهج تعاوني ومسؤول. ومن الضروري أن تعمل المؤسسات المعنية على تسريع الأعمال التشريعية والتحضيرية للتمكين من تنظيم الانتخابات في أقرب وقت ممكن. ويسهم الاتحاد الأوروبي من جانبه بمبلغ ٤ ملايين يورو، في "الصندوق المشترك

في الأرواح والبنية التحتية، مع ما يواكبها من آثار اجتماعية وسياسية واقتصادية.

ونود أيضا أن نؤكد على الصلة التي لا تنفصم بين التنمية والأمن وحقوق الإنسان بوصفها عنصرا أساسيا في تنفيذ تدابير لضمان استعادة الاستقرار والوئام في البلد.

وترى المكسيك أن من الضروري استمرار وجود بعثة الأمم المتحدة لتوطيد التقدم المحرز ولمواصلة دعم حكومة هايتي في التصدي للتحديات المتبقية. وفي هذا الصدد، تؤكد الحكومة المكسيكية مجددا دعمها الكامل لحكومة هايتي.

والمكسيك تعيد التأكيد على دعمها الكامل للبعثة وتسلط الضوء على إسهامات رجالها ونسائها في تحسين الوضع في هايتي.

كما يسلط وفد بلدي الضوء على الجهود التي تبذلها حكومة هايتي ويؤكد من جديد التزامه القوي بتعزيز مؤسساتها من خلال مشاريع متوسطة وطويلة الأجل.

ونأمل أن تسفر خطة تركيز أنشطة البعثة عن عملية انتقال ناجحة تؤدي إلى مغادرة البعثة في نهاية المطاف بعد أن نكون قد حققنا أهداف الاستقرار والتنمية في هايتي وبلغنا الأهداف الطويلة الأجل.

إن تحديات المستقبل القريب شاقة؛ ولا سبيل للتغلب عليها إلا من خلال التضامن الدولي. ونكرر التزامنا لتحقيق هذه الغاية، بحيث تتوج الجهود التي تبذلها المنظمة، وعلاوة على ذلك، تلك التي ما برح يبذلها شعب هايتي طيلة عقود، بالاستقرار الديمقراطي وتحقيق التنمية التي طال انتظارها في البلد.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن للسيد يونانيس فريلاس، نائب رئيس وفد الاتحاد الأوروبي لدى الأمم المتحدة.

السيد فريلاس (تكلم بالفرنسية): أتكلم بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء. وتؤيد هذا البيان البلدان

الإنسانية التي لا غنى عنها للمشردين داخليا وضحايا الكوارث الطبيعية، وفي الوقت نفسه دعم إعادة التوطين في ظروف كريمة ولائقة. إلى جانب المساعدات الإنسانية التي يقدمها الاتحاد الأوروبي، فهو يواصل أيضا دعم مكافحة الكوليرا، التي أصبحت متوطنة مع فترات ذروة خلال موسم الأمطار.

وفيما يتعلق بالمساعدات الإنمائية، يخطط الاتحاد الأوروبي، جنبا إلى جنب مع دوله الأعضاء، حاليا للتعاون مع هايتي للفترة ٢٠١٤-٢٠٢٠. وينبغي لهايتي الاستفادة من حجم مساعدات مساو على الأقل للحجم الذي تلقتة خلال الفترة السابقة، مما يؤكد التزامنا المستمر بمواصلة العمل جنبا إلى جنب مع هايتي.

ويفكر الاتحاد الأوروبي من بين أمور أخرى، في دعم برنامج إصلاح الإدارة العامة الذي أعلن عنه رئيس الوزراء في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢، بما في ذلك الجوانب المتعلقة بإصلاح القطاع الأمني ويتعين أن تشمل مساعداتنا سيادة القانون، التي وردت في تقرير الأمين العام باعتبارها أمرا أساسيا للنهوض بالبلد، والأمن الغذائي، والمشار إليها بوصفها من بين الشواغل الإنسانية الرئيسية. وستجري المفاوضات مع الحكومة بشأن مجالات التدخل وتعاوننا في المستقبل في خريف هذا العام.

ولن يكون التقدم الذي أحرز فيما يخص المؤسسات الديمقراطية كافيا لضمان الاستقرار والأمن في هايتي بينما تستمر الظروف الاجتماعية والاقتصادية الحالية. إن هايتي هي أكثر البلدان التي تعاني من انعدام المساواة في العالم، ويؤثر الفقر المدقع على معظم السكان. وإذا لم تتغير البيانات، ستظل الحالة الأمنية شديدة التقلب.

في الختام، يتفق الاتحاد الأوروبي مع توصيات الأمين العام المتعلقة بإعادة التشكيل التدريجي للبعثة. ومع ذلك، يجب أن توازن تلك العملية بين زخم التقدم الذي يبدو أنه يحدث في هايتي واستمرار هشاشة مؤسساتها، لتحاشي تقويض التقدم

للتبرعات“ الذي يديره برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لتنظيم الانتخابات المقبلة، كما قدم مليوني يورو إضافيين لدعم بناء قدرات المجلس الانتخابي الدائم المستقبلي.

إن التأخير في إصلاح قطاع العدالة مصدر آخر للقلق. ويشير الأمين العام، في الملاحظات الواردة في استنتاجات تقريره الأخير، في جملة أمور، إلى ضرورة وضع حد لمناخ الإفلات من العقاب السائد.

يرحب الاتحاد الأوروبي بالنتائج الإيجابية التي حققتها بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي، في عدة مجالات من ولايتها، ولا سيما فيما يتعلق بالمضي قدما ببرنامج تعزيز الشرطة الوطنية الهايتية، وتخفيض نسبة الجريمة بشكل كبير جراء زيادة عدد الدوريات المشتركة مع الشرطة الوطنية الهايتية، والجهود المبذولة الرامية إلى تقليص أوجه القصور الجسيمة في نظام العقوبات، وتحسين قدرة المجالس البلدية المؤقتة.

ويلاحظ الاتحاد الأوروبي أيضا التقدم المحرز فيما يخص تنفيذ الأهداف الرئيسية الأربعة في مجالات الأمن والانتخابات وسيادة القانون وإدارة الحكم، وهي تتعلق بإعادة تشكيل تدريجي للبعثة. كما يبدو من الضروري أن يواصل الشركاء الدوليون لهايتي تنسيق جهودهم لدعم تحقيق تلك الأهداف، وذلك بهدف تحقيق تطبيع الوضعين السياسي والأمني، فضلا عن تعزيز إدارة الحكم وسيادة القانون.

كما يرحب الاتحاد الأوروبي بالانخفاض التدريجي في عدد المشردين داخليا الذين لا يزالون يعيشون في المخيمات. ومع ذلك فإن الاتحاد الأوروبي قلق بشكل خاص إزاء مصير الآلاف من الأسر الضعيفة التي تواجه الإخلاء القسري والتي ليس لديها حل لإيجاد سكن لائق، وهي حالة تعرضهم لخطر الاعتداء. في سياق ما قررت فيه العديد من منظمات المساعدة الإنسانية وقف عملياتها في هايتي، على الرغم من استمرار وجود حاجة كبيرة، يواصل الاتحاد الأوروبي تقديم المعونة

إقراراً بهذا التغيير الذي حصل على أرض الواقع، سحبت اليابان وحدة الهندسة في قوات الدفاع المدني البرية التابعة لها من هايتي خلال شهر كانون الأول/ديسمبر الماضي. ووصل عدد الأفراد الذين خدموا في الكتيبة اليابانية منذ عام ٢٠١٠، ما يناهز ٢ ٢٠٠ فرد.

وفي هذا الصدد، ترحب اليابان بخطة تركيز أنشطة البعثة المشار إليها في التقرير السابق للأمين العام (S/2013/139)، كما ترحب بحقيقة أن تنفيذ الخطة يمتضي قدماً بالتعاون مع حكومة هايتي.

وهايتي ما زالت تواجه الكثير من التحديات بالتأكد. وكما يشير تقرير الأمين العام، فإن استمرار التأخير في تنفيذ الانتخابات التي تأخرت طويلاً، والعلاقات المتوترة بين فرعي الحكومة التنفيذي والتشريعي، هو مما يهدد بتقويض التقدم في عملية تحقيق الاستقرار. واليابان ترحب بإنشاء هايتي لمجلسها الانتخابي الانتقالي في نيسان/أبريل، إلا أن الأمر يتطلب مزيداً من العمل لكي تنفذ الحكومة الانتخابات المقبلة بصورة سلمية وديمقراطية.

والبنية التحتية في البلد لا تزال هشّة. فإلى جانب زلزال عام ٢٠١٠، فإن إعصار ساندي في تشرين الأول/أكتوبر الماضي سبب أضراراً شديدة للبلد. وعلى الرغم من استجابة المجتمع الدولي التي جاءت بعد الإعصار مباشرة، ما زالت هايتي في حاجة إلى تحسين بنيتها التحتية الأساسية، بما في ذلك الطرق والكهرباء ومياه الشرب، إلى جانب الخدمات الاجتماعية، ومنها الوصول إلى التعليم والرعاية الصحية. كما أن ارتفاع معدلات البطالة يبعث على القلق الشديد.

واستجابة لتلك الاحتياجات الهامة، قدمت حكومة اليابان بالفعل أكثر من ١٥٠ مليون دولار، بما يتجاوز مبلغ ١٠٠ مليون دولار الذي كانت قد تعهدت بتقديمه في مؤتمر نيويورك في عام ٢٠١٠، وحتى بعد سحب الوحدة الهندسية

الذي تحقق خلال الأعوام القادمة. يجب على السلطات الهايتية مواصلة تنفيذ الإصلاحات لتعزيز الأمن والاستقرار الديمقراطي فيما يخص النقل التدريجي للسلطات من البعثة. وسيتمثل الاختبار المقبل لهذا الجهد في إجراء العملية الانتخابية التي تم تأجيلها لمدة عامين تقريباً. وسيواصل الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء الالتزام التام بدعم السلطات الهايتية فيما يخص تحقيق هذا الهدف.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل اليابان.

السيد أومي موتو (اليابان) (تكلم بالإنكليزية): أولاً وقبل كل شيء، أود أن أعرب عن تقديري لكم، سيدي الرئيس، على ترؤسكم هذه المناقشة الهامة. كما أود أيضاً أن أهنئ السيدة ساندرأ أونوري على تولي منصب الممثلة الخاصة للأمين العام لبعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي، وأود أن أشكرها على إحاطتها الإعلامية الشاملة اليوم وكذلك إسهامها الكبير في البعثة. كما أود أيضاً أن أشيد برجال ونساء البعثة على ما أظهروه من التزام وثبات في ظل ظروف صعبة.

أرحب بتقرير الأمين العام عن البعثة الصادر في ١٩ آب/أغسطس (S/2013/493). كما يذكر التقرير يسعدنا جداً أن نلاحظ أن هايتي أحرزت تقدماً. أنشأت حكومة هايتي المجلس الانتخابي الانتقالي في ١٩ نيسان/أبريل، وحققت تقدماً فيما يتعلق بسياسة الأركان الخمسة لإدارة مارتيلي المتعلقة بالعمالة والتعليم والبيئة والطاقة وسيادة القانون. وفيما يتعلق بعملية الانتعاش، منذ وقوع الزلزال في عام ٢٠١٠، تمت إزالة أكثر من ١٠ مليون متر مكعب من الحطام، أي ما يناهز ٨٠ في المائة من مجموع الحطام. وانخفض عدد المشردين داخلياً بنسبة ٨٢ في المائة، وفقاً لتقرير الأمين العام.

العاجلة لسكان هايتي بعد زلزال ٢٠١٠. وفي آذار/مارس من هذا العام، استجبتا للداء الموحد لعام ٢٠١٣ لتوفير المساعدة الإنسانية لإنقاذ الأرواح، ومواجهة الاحتياجات المباشرة في مجالات المساعدة الغذائية في الحالات الطارئة والخدمات الصحية وتوفير المياه والمرافق الصحية والوقاية من الكوليرا. وفي غضون ذلك، ما فتئت مساعدتنا الإنمائية تساعد المرأة والطفل في الحصول على الرعاية الصحية والتمتع بمستوى معيشة أفضل. فرفاه المرأة والطفل أساسى لنجاح تطوير المؤسسات الهايتية الرئيسية. تلك هي نوعية النتائج التي نريد أن نواصل تحقيقها في هايتي.

ومن خلال فرقة العمل الكندية لتحقيق الاستقرار وإعادة الإعمار، تسهم حكومة كندا في العملية الجارية لإصلاح القطاع الأمني في هايتي بالتركيز على زيادة قدرات الشرطة الوطنية الهايتية. ونحقق ذلك من خلال إعادة بناء أو إعادة تجهيز مفوضيات الشرطة وتوفير العتاد والتدريب لعناصر الشرطة الوطنية. وهذه الإسهامات تساعد على تمكين الهايتيين من تدبير احتياجاتهم الخاصة من الأمن.

وبالنسبة لكندا، تظل هايتي أولوية في الأمريكتين وعلى مستوى العالم. ولهذا السبب، اختار السيد كريستيان بارادي، وزير التنمية الدولية الكندي الجديد، هايتي لتكون أولى زيارته الرسمية، ليدلل بذلك على التزام كندا تجاه هايتي. وقد وصل الوزير بارادي يوم الاثنين إلى بورت - أو - برينس ويغادرها اليوم، بعد أن عقد عدداً من الاجتماعات والمناقشات الناجحة والمفيدة في ذلك البلد. فقد التقى برئيس وزراء هايتي لوران لامو ومسؤولين حكوميين آخرين، إلى جانب عدد من أبناء هايتي المستفيدين من المساعدة الإنمائية التي تقدمها كندا. وشهد الآثار التي خلفتها الكوارث الطبيعية والاحتياجات الإنسانية التي ما زالت تشكل تحدياً لهايتي. كما شهد قوة شعب هايتي وعزم حكومته على المضي قدماً لتحقيق مزيد من

التابعة لقوات الدفاع الذاتي البرية، تعتزم اليابان مواصلة دعم هايتي والتعاون معها. وعندما غادرت تلك الوحدة الهندسية هايتي، تبرعت اليابان بالمعدات الهندسية للحكومة الهايتية، وأسهمت في تنمية الموارد البشرية في البلد من خلال تشاطر خبرتها في استخدام تلك المعدات، كما تدعم اليابان حالياً تعزيز قدرة السلطات الوطنية في مجال إدارة الأنقاض وتشغيل المعدات الهندسية. وحكومة اليابان ستواصل تقديم الدعم لهايتي في إنشاء أو إعادة الخدمات الاجتماعية الأساسية، خصوصاً في مجالات الصحة والنظافة الصحية والتعليم.

وكما تعلمون، سيدي الرئيس، فقد ضرب زلزال كبير شرق اليابان في آذار/مارس ٢٠١١، بعد عام تقريباً من الزلزال المروع الذي ضرب هايتي. واليابان، شأنها شأن هايتي، بلد كثيراً ما يتعرض للكوارث الطبيعية؛ ولذلك، تعتزم اليابان بحزم مواصلة التعاون مع هايتي.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثل كندا.

السيد ريتشيسكي (كندا) (تكلم بالفرنسية): بداية، أود أن أشكركم، سيدي الرئيس، ووفد الأرجنتين على تنظيم هذه المناقشة بشأن هايتي. كما أود أن أشكر السيدة سانديرا أونوري، الممثلة الخاصة للأمين العام، على إحاطتها الإعلامية، مؤكداً على استمرار دعم كندا لها ولبعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي.

وكندا تتشاطر شراكة مع هايتي منذ عقود مضت، وهي واحدة من أكثر المانحين لهايتي سخاء. ومنذ عام ٢٠٠٦، قدمت كندا ما يزيد على بليون دولار دعماً لأولويات التنمية في هايتي، وخاصة فيما يتعلق بالنمو الاقتصادي والأمن الغذائي وصحة الأم والطفل، التي تندرج ضمن التزامات كندا المتعهد بها في إطار مبادرة مسكوكا لمجموعة الثمانية. كما قدمت كندا مساعدة إنسانية ضخمة لتلبية الاحتياجات

والمحلية المنصوص عليها في الدستور والتي طال انتظارها لم تعقد حتى الآن، على الرغم من النداءات المتكررة من الجهات السياسية الهايتية وأعضاء مجلس الأمن بضرورة عقد هذا العام. وعلاوة على ذلك، فإن هذا التأخير يعطل بشكل كبير الأعمال الطبيعية لبرلمان هايتي، وبالتالي للمؤسسات الحاكمة في البلد. ومن الأهمية بمكان ألا تألو جميع الأطراف الفاعلة السياسية جهداً لتنفيذ الانتخابات بطريقة حرة وشفافة في أقرب وقت ممكن.

إن الدخول في مرحلة أخرى من عدم الاستقرار السياسي والمؤسسي من شأنه أن يقوض المكاسب التي حققتها هايتي حتى الآن في مجال التنمية والأمن ويحول دون تحقيق المزيد من التقدم. وتحض كندا جميع الجهات الفاعلة السياسية على العمل معاً من أجل إيجاد الطريق الذي يهيئ لمؤسسات الحوكمة الديمقراطية أن تعمل بصورة شفافة ومستمرة، ويكفل الاستقرار السياسي. وفي هذا السياق، يمثل ما قام به الرئيس بالأمس من رفعه لمشروع قانون الانتخابات إلى البرلمان تطوراً جديراً بالترحيب.

(تكلم بالفرنسية)

لا تبرح كندا تدعم بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي، وتشكر البعثة على إسهامها وعلى كل ما تبذله من جهود لتحقيق الاستقرار في هايتي. فيما يتعلق بتطور قوة البعثة، من المهم عدم التضحية بالمكاسب الأمنية التي تحققت حتى الآن على الصعيد الأمني، وأن تتخذ القرارات في هذا المجال استناداً إلى الحالة في الميدان وقدرة الدولة الهايتية على ضمان أمن السكان.

لقد كان من دواعي سرور كندا أن نلاحظ التقدم الذي أحرزته الشرطة الوطنية الهايتية في السنوات الأخيرة وهي تتولى مزيداً من المسؤولية عن توفير الأمن للشعب الهايتي. ونشكر البعثة على ما تقدمه من دعم للمؤسسات الأمنية في هايتي

الاستقرار والتنمية طويلة الأجل. وأكد الوزير بارادي خلال زيارته مجدداً رغبته في أن تتولى هايتي قيادة قوية والمساءلة عن تنميتها. وأعلن أيضاً أن كندا تقف مستعدة لدعم حكومة هايتي في تحسين التنسيق بين المنظمات غير الحكومية والمناخين والشركاء العاملين في البلد حالياً من خلال آلية التنسيق الإنمائي الجديدة في هايتي.

(تكلم بالإنكليزية)

إن زيارة الوزير بارادي، إلى جانب زيارة وزير الخارجية، السيد جون بير، في وقت سابق من العام الحالي، هما تعبير عن اهتمامنا بمستقبل هايتي. كما أن تلك الزيارات أسهمت في ترشيد الاستعراض الذي نجريه حالياً لمشاركتنا طويلة المدى في هايتي. ونتطلع إلى استكمال هذا الاستعراض لتحقيق أقصى استفادة من استثماراتنا دعماً لنتائج مستدامة وخاضعة للمساءلة لصالح شعب هايتي، لا سيما أكثرهم احتياجاً.

لقد جعلت هايتي من أولوياتها العليا تحقيق تنمية اقتصادية عريضة، بما في ذلك من خلال التجارة والاستثمار. وكندا ترحب بروح تلك الجهود وتشجع بقوة أعمالاً تفضي إلى مزيد من المكاسب في الحوكمة الشفافة والتنمية الاقتصادية وتوفير فرص العمل المستدامة. والمبادرات في قطاع السياحة في هايتي بينت ما يمكن تحقيقه عندما تعمل الحكومة والقطاع الخاص معاً. والمساءلة والتنافس الاقتصادي والتنوع عناصر أساسية لتحقيق الحد من الفقر وزيادة توليد الدخل للحكومة. ونشجع على مواصلة الجهود من أجل تحسين بيئة الأعمال، التي يمكن أن تحول القدرات الاقتصادية لهايتي إلى نتائج ملموسة لصالح شعبها.

ونجاح هايتي في مسيرتها على طريق التنمية تماشياً مع أهدافها وخططها الخاصة يتطلب وجود بيئة داعمة، ولا سيما الاستقرار المؤسسي والسياسي. وفي هذا السياق، نلاحظ بقلق أن انتخابات مجلس الشيوخ والانتخابات البلدية

التسليم بأن العمل الذي تقوم به بعثة الأمم المتحدة يؤدي دوراً حاسماً في إحراز تقدم ملحوظ في تحقيق الاستقرار والأمن في هايتي وفي تعزيز المؤسسات الديمقراطية وسيادة القانون في البلد. ونعتقد أيضاً أن هذا العمل لا يزال يشكل عاملاً أساسياً في توفير ما تحتاجه السلطات في هايتي من أمن ودعم حتى يتسنى تيسير عملية توطيد الديمقراطية.

وتسلم بيرو بأهمية تعيين أعضاء المجلس الانتخابي المؤقت باعتبار ذلك خطوة مهمة في اتجاه إجراء الانتخابات التشريعية والبلدية والمحلية الجزئية التي طال تأجيلها. ومع ذلك، فإننا نشعر بالقلق من أن عدم إجراء الانتخابات في المستقبل القريب قد يخلق جواً من عدم الاستقرار السياسي وحالة من الافتقار إلى الحوكمة في هايتي. وبالتالي، مع تسليمنا بتطلعات الشعب الهايتي إلى الديمقراطية، وتشديدنا على أهمية الاستقرار الديمقراطي في بلدان منطقتنا، فإن وفد بلدي يدعو جميع القوى السياسية في هايتي إلى التوصل إلى الاتفاقات التي لا بد منها لإجراء الانتخابات في الوقت المناسب، الأمر الذي من شأنه أن يعزز أداء المؤسسات الرئيسية للحوكمة الديمقراطية في هايتي.

وفي حين تظل الحالة الأمنية في هايتي مستقرة نسبياً - ويعزى الفضل في ذلك أساساً إلى العمل الحاسم الذي تقوم به بعثة الأمم المتحدة - يجب أن نلاحظ أن هايتي شهدت احتجاجات واسعة النطاق تتعلق بشكل رئيسي بالمشاكل الاجتماعية - الاقتصادية مثل انعدام الأمن الغذائي، ونقص الخدمات الأساسية. يذكرنا ذلك بأن على منظومة الأمم المتحدة أن تعمل على تعزيز المزيد من التعاون في مجالات ثلاثة لها أثر مباشر على عملية الانتعاش وإعادة الإعمار الجارية في هايتي، وهي الأمن، والحوكمة، والتنمية المستدامة.

وإذ نؤكد من جديد تقديرنا للعمل الذي تقوم به البعثة لكفالة الاستقرار والأمن في هايتي، نود أن نعرب عن رضانا عن التقدم المحرز في إضفاء الطابع المؤسسي والروح المهنية

ونشجعها على البناء على التقدم المحرز حتى الآن. كما نعرب عن تقديرنا للجهود المهمة التي تبذلها الحكومة الهايتية، ونحثها بقوة على الاستمرار في تنفيذ خطة تطوير الشرطة. إن سيادة القانون ووجود قوة شرطة تمتلك القدرات والروح المهنية أمر ضروري لأمن هايتي ومستقبلها. وبوسعي أن أؤكد لكم، سيدي الرئيس، أن كندا لا تفتقر لدعم هايتي في هذا الصدد.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثل بيرو.

السيد رومان موري (بيرو) (تكلم بالإسبانية): في البداية، اسمحوا لي بأن أرحب بمبادرة رئاستكم لمجلس الأمن، سيدي الرئيس، إلى عقد مناقشة بشأن الحالة في هايتي. ونرحب أيضاً بحضور الممثلة الخاصة للأمين العام لهايتي، السيدة ساندرأ أونوري، ونحن ممتنون للإحاطة الإعلامية بشأن تقرير الأمين العام (S/2013/493) عن بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي. ونود أن نخص بالتحية والتهنئة الرئاسة الأرجنتينية للمجلس، مرحبين بحضوركم في هذه الجلسة على وجه الخصوص، يا سيدي أوغستين روسي، وزير الدفاع في جمهورية الأرجنتين.

بيرو ملتزمة بتحقيق وتوطيد الأمن والاستقرار والتنمية المستدامة وتعزيز المؤسسات في هايتي. لهذا السبب يشارك بلدي مشاركة نشطة في بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي منذ عام ٢٠٠٤، وذلك بوحدة عسكرية تتألف من ٣٦٦ فرداً، من بينهم نساء يعملن في الميدان، وضباط عسكريون ضمن هيئة الأركان في البعثة. وبيرو عضو أيضاً في فريق أصدقاء هايتي، والفريق الاستشاري المخصص لهايتي التابع للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، وفريق أصدقاء هايتي التابع لمنظمة الدول الأمريكية، وآلية دول أمريكا اللاتينية للتنسيق السياسي بشأن هايتي.

على أساس ذلك، يؤيد وفدي البيان الذي أدلى به ممثل أوروغواي بالنيابة عن مجموعة أصدقاء هايتي، ولا سيما

قبل الأوان. وبالتالي، فإننا ندعو الدول الأعضاء في المنظمة والمجتمع الدولي بأسره إلى الإبقاء على دعمهما الجاري والمستمر للشعب والحكومة في هايتي.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثل شيلي.

السيد إيلاسوريس (شيلي) (تكلم بالإسبانية): نود أن نتقدم بالتهنئة ممتنين لوفد الأرجنتين على تنظيم هذه المناقشة وإتاحة فرصة جديدة لنا للنظر في الحالة في هايتي، لا سيما من خلال التقرير الأخير للأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي (S/2013/493)، الذي نرحب به بطبيعة الحال.

وإننا نرحب بحضور الممثلة الخاصة للأمين العام لهايتي، السيدة ساندرا أونوري، ونتمنى لها النجاح في عملها الذي يقود جهود المساعدة في ذلك البلد الكاريبي، ويساعد سلطات هايتي في ترسيخ الديمقراطية وتعزيز التنمية الطويلة الأجل.

ويؤيد وفد بلدي البيان الذي ألقاه ممثل أوروغواي الدائم بالنيابة عن مجموعة أصدقاء هايتي.

ونحن نؤكد التزامنا الذي تعهّدنا به في شباط/فبراير ٢٠٠٤ بعملية إرساء الاستقرار وبناء السلام في هايتي، وبأعمال بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار هناك دعماً لأمن هايتي وشعبها، واستقرارهما وبناء مؤسساتهما وتنميتهما. وفي هذا الصدد، نرحب أيضاً بمشاركة بلدان جديدة من أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي، عبر المساهمة إمّا بقوات أو بوحدات شرطة. وهذا يتيح لنا الإعراب عن التزامنا الإقليمي المستمر تجاه هايتي.

وإننا ننوّه بالتقدم المحرّز في المجالين الأمني والإنساني في الفترة المشمولة بآخر تقرير للأمين العام. ونودّ بشكل خاص أن

على الشرطة الوطنية الهايتية وتعزيزها كجزء من الخطة الإنمائية الخمسية للفترة ٢٠١٢-٢٠١٦. من شأن ذلك أن يمكن تلك المؤسسة من الحصول على القوات اللازمة للحفاظ على النظام العام وكفالة أمن السكان في جميع أنحاء البلد. وفي المقابل، يتيح ذلك قيام إطار مؤسسي متين يساعد على تعزيز سيادة القانون واحترام حقوق الإنسان.

إن التقدم الذي أحرزته البعثة خلال السنوات القليلة الماضية يسمح لنا أن نتطلع إلى المستقبل بعين التفاؤل. ولذلك، فإننا نعتقد أن الوقت سيحين عما قريب للشروع في عملية انتقال تدريجي منظم إلى مرحلة ثانية من تعاون منظومة الأمم المتحدة بشأن هايتي. في ذلك الصدد، نرحب بخطة إعادة تشكيل البعثة وتركيز أنشطتها، وهي خطة تهدف إلى تعزيز المكاسب التي تحققت حتى الآن، ووضع الأسس اللازمة لخطة التنمية على المدى الطويل. تتضمن الخطة معايير ومؤشرات مفيدة لقياس التقدم الذي أحرزته الحكومة الهايتية في المجالات التي لها أهمية حاسمة للسلامة وتقوية البلد ديمقراطياً ومؤسسياً.

يعتقد وفد بلدي أن مسألة خفض موظفي البعثة في المستقبل، أو حتى تغيير طبيعة البعثة، ينبغي ألا يبت فيها إلا بعد إجراء تقييم جاد للتقدم المحرز في الميدان على ضوء المعايير والمؤشرات التي حددها خطة إعادة تشكيل البعثة وتركيز أنشطتها. إننا ندرك مدى أهمية أن تكون لبعثات حفظ السلام استراتيجيات انسحاب على المدى المتوسط. ومع ذلك، نعتقد أن هذه الاستراتيجيات ينبغي أن تكون مرنة بما فيه الكفاية بحيث تعكس الحقائق على أرض الواقع.

وفي الختام، من واجبي أن أشدد على أن الإنجازات الهامة التي حققتها البعثة حتى الآن ينبغي ألا تعطينا انطباعات خاطئة بأن عمل الأمم المتحدة في هايتي قد انتهى، أو حتى شارف الانتهاء. فقد أظهرت التجربة في بعض البلدان خطورة العواقب المترتبة حين تقرر المنظمة سحب وجودها من الميدان

ديمقراطي مع احترام حقوق الإنسان، فإننا نسلط الضوء أيضا على جهود بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي وجهود السلطات المحلية للتقيد بخطة التطوير الاستراتيجي للشرطة الوطنية هناك، فضلا عن التقدم المحرز في هذا المجال. وتؤكد شيلي مجددا أنها ستواصل التعاون على أساس ثنائي في مجال تدريب الشرطة، كما فعلت في السنوات الأخيرة. وتدعو سلطات هايتي والمجتمع الدولي إلى مواصلة دعم تلك الجهود وتمويلها.

ويؤكد وفد بلدي أهمية دور بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي في حماية الفئات الضعيفة، ولا سيما في ما يتعلق بالعنف الجنسي والجسدي. كما نشدد مجددا على ضرورة أن تعالج السلطات المحلية هذه العناصر بصورة ملائمة. وندعم أيضا سياسة عدم التسامح على الإطلاق من جانب البعثة مع أعمال الاستغلال والاعتداء الجنسيين.

كما أننا نسلط الضوء على قلقنا بشأن الوقاية من وباء الكوليرا وعلاجه، ونؤكد أهمية دعم مبادرة الأمين العام لصالح الخطة الوطنية للقضاء على هذا الوباء. ونحث المانحين أيضا على تمويل هذا البرنامج.

ونود أيضا التنويه بالدور الذي تؤديه بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي عبر كتائب مهندسيها في ما يُسمى المشاريع سريعة الأثر وفي برامجها للحد من العنف المجتمعي.

الرئيسة (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثل كولومبيا.

السيد أوسوريو (كولومبيا) (تكلم بالإسبانية): أود أن أبدأ بتهنئة الرئاسة الأرجنتينية على مبادرتها إلى عقد مناقشة بشأن الحالة في هايتي، وهي مسألة يوليها بلدي أهمية كبرى. وأود أيضا أن أنوه بوجودكم، سيدي، هنا في نيويورك لترؤس المناقشة، فهذا جهد يُثبت، كما قلتم في بيانكم، دعم

نؤكد على إغلاق ٣٣ موقعا للأشخاص المشردين داخليا، ونقل ٣٤ ٠٠٠ شخص من سكان هايتي. بيد أنه تبقى هناك تحديات بارزة يتعين على سلطات هايتي أن تتصدى لها بدعم من المجتمع الدولي. كما نسلط الضوء على التقدم المؤسسي المحرز في بعض المجالات - ومنها على سبيل المثال مجال حقوق الإنسان، وبالتحديد ما يتعلق بتشكيل لجنة مشتركة بين الوزارات المعنية بحقوق الإنسان. بيد أنه يبقى الكثير مما يجب عمله.

ويرى وفد بلدي أنّ الأمن والاستقرار والتنمية عناصر مترابطة. وآخر تقرير للأمين العام يوضح مجددا أنّ بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي تبقى أساسية لتحقيق تلك الأهداف. وفي هذا الصدد، يجب تنفيذ خطة تركيز أنشطة البعثة، مع مراعاة الاحتياجات المحددة ميدانيا، ومن أجل المستقبل الذي يجعل من الممكن تعزيز القدرات المؤسسية في هايتي، وفقا لمبدأ الملكية الوطنية، بحيث يتولّى شعب هايتي تدريجيا المسؤوليات المختلفة.

وفي هذا الصدد، واستنادا إلى أنّ الأولوية هي تعزيز سيادة القانون وتحسين البيئة السياسية في هايتي، وبخاصة ما يتعلق بالمجال الانتخابي، فإننا نشجع الممثلة الخاصة للأمين العام على مواصلة العمل لكي تستجيب سلطات هايتي للعمليات المؤسسية الجارية عبر حوار سياسي واندماج اجتماعي، وهما المسلك الأفضل نحو الغاية المنشودة.

وعلى هذه الجبهة، ندعو بإلحاح إلى إجراء انتخابات الجزئية لمجلس الشيوخ، والانتخابات البلدية والمحلية بأسلوب منصف وموثوق وشفاف في أسرع وقت ممكن. ومن هذا المنطلق، فإنّ اعتماد وتعزيز القانون الانتخابي الذي قدّم إلى البرلمان أمس، يبدو لنا مسألة شديدة الإلحاح.

والتقرير الأخير للأمين العام يشير إلى حالة مستقرة ولكنها هشّة، تبقى فيها عملية تدريب الشرطة أولوية. ونحن إذ نؤكد في هذا الصدد ضرورة إجراء هذه العملية في إطار

وقد شددت حكومة كولومبيا على أنّ حلّ المشاكل في هايتي يجب أن يأتي من سكان هايتي أنفسهم. ونحن، بصفتنا أصدقاءهم، يجب أن نُساهم في هذه العملية، لذا، فقد ركّزنا على تعزيز القدرات الوطنية.

ومنذ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦، دأبت حكومة بلدي على دعم بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي. ولدينا هناك حاليا وحدة شرطة تضم خبراء في مجالات مختلفة، تشمل الخبرة المجتمعية ومكافحة المخدرات والجريمة المنظمة عبر الوطنية.

وعلى الصعيد الثنائي، قامت كولومبيا بالتعاون مع حكومة الولايات المتحدة، بتدريب ١٠٠ موظف في مجالات محددة مثل الابتزاز والاختطاف، وتدريب المختصين في توجيه وتدريب كلاب الشم في الكشف عن المواد غير المشروعة، والاستخبارات الجنائية والتحليل الاستراتيجي والإدارة.

وفقا للنداءات الصادرة عن مجلس الأمن بشأن زيادة دور المرأة في عمليات حفظ السلام، شرعت حكومة كولومبيا في تدريب عشر من النساء في صفوف الشرطة الهايتية كجزء من برنامج يستمر لمدة عام، ويشمل منهاجه الدراسي تعلم الإسبانية. وسيستوع نطاق هذا البرنامج لتحقيق هذين الهدفين، ألا وهما، تدريب الموظفين لضمان أن يكون بوسع الشرطة الوطنية الهايتية الاستمرار في تولي المسؤولية عن الأمن في البلاد، وتوفير أدوات أفضل لمواجهة التحديات الأمنية، من منظور جنساني.

أود أن أذكر، أنه في هذا الوقت، يقوم حاليا مفوض شرطة بعثة الأمم المتحدة، السيد لويس كاريو، والمدير العام للشرطة الوطنية الهايتية، اللواء أوريلوس غودسون، بزيارة للشرطة الوطنية في كولومبيا بغية اكتساب الخبرة الميدانية في الممارسات الجيدة والدروس المستفادة من البرنامج في كولومبيا بشأن تعزيز المؤسسات التي يمكنها التكيف مع العمل الذي تقوم به حاليا الشرطة الوطنية الهايتية.

الأرجنتين لهايتي، وهو الدعم نفسه الذي تقدمه لها أمريكا اللاتينية والجماعة الكاريبية بأسرها.

وإنني أرحب بممثل هايتي الدائم الجديد، السيد دينيس ريغيس، وأقدم له تعاوننا الكامل. كما أهني وأشكر السيدة ساندرأ أونوري على التقرير الذي عرضه على المجلس (S/2013/493).

وأود أيضا أن أؤيد البيان الذي أدلى به ممثل أوروغواي بالنيابة عن مجموعة أصدقاء هايتي.

وحيث نرى التقدم في هايتي، نلاحظ أنّ البلد يمضي على المسار الصحيح، مع أنّ مسائل وتحديات عديدة في مجالات مختلفة تحتاج إلى المعالجة والتصدي. وتوطيد التعمير المادي والسياسي للبلد سيعتمد على الاستقرار المؤسسي، ودعم الدولة وزيادة ترسيخ الديمقراطية في هايتي. لذا، فإننا بكل احترام ندعو الحكومة وجميع المؤسسات السياسية إلى ضمان إجراء الانتخابات المحلية والتشريعية الجزئية. إذ لا يمكن لهايتي أن تتراجع عن عملية استقرارها السياسي والمؤسسي.

وتعتزم كولومبيا هذه الفرصة للترحيب بالسفيرة ساندرأ أونوريه، التي تجعلها مؤهلاهما الممتازة شخصا متميزا للعمل الجاري تنفيذه في هايتي، ولا سيما في هذه المرحلة الحاسمة لبعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار هناك. ونحن نتمنى لها كل النجاح في أداء دورها ونؤكد لها دعمنا الكامل.

إنّ بلدنا يؤيد توصيات الأمين العام، وبخاصة في ما يتعلق بتمديد ولاية البعثة حتى تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤. ونحن ندعم أيضا المبادرة الداعية إلى إمكانية تقليص حجم البعثة في المستقبل القريب، مع تركيز على الانتقال التدريجي والمنظم للمسؤوليات التي تخدم تعزيز المؤسسات والأمن في هايتي. وإننا نرحب بإنشاء فرقة العمل المشتركة بين الحكومة والبعثة، وهي آلية لإرساء المعايير وتحديد السبل والتوقيت الأفضل لنقل المسؤوليات.

لقد قدم الأمين العام تقريراً مفصلاً (S/2013/493)، وقد تمت الإشارة إليه بالفعل وأقدره تقديراً كبيراً. وتشاطر إسبانيا القلق الوارد في التقرير بشأن جمود الحالة السياسية في هايتي والمأزق الواضح في عقد انتخابات تشريعية جزئية وانتخابات بلدية والتي من المفترض أن تنعقد قبل نهاية العام.

إن شأننا شأن بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي وبقية المجتمع الدولي، نحب بممثلي الهيئتين التنفيذية والتشريعية في هايتي التوصل إلى اتفاق بشأن هذه المسألة في الأسابيع المقبلة. وإذا ما تمكنوا من القيام بذلك فسيعتبر هذا دلالة على حسن النية المشترك وتعبيراً عن الحس بالدولة، كما تجسد على وجه التحديد في التقدم نحو تشكيل المجلس الانتخابي الانتقالي.

ترحب إسبانيا بالتقدم المحرز في مجال الأمن الذي حققته هايتي خلال عام ٢٠١٣. بالنظر إلى ذلك التطور الإيجابي، تؤكد إسبانيا مجدداً التزامها بالنموذج الأمني الحالي في هايتي الذي يعتمد على موظفي البعثة من أجل الإبقاء على بيئة آمنة ومستقرة في جميع أرجاء البلاد، وعلى قوة الشرطة للوفاء بالمهام المرتبطة بالمحاكمة على الجرائم.

ومهما يكن من أمر، نقر بأنه ينبغي للبعثة أن تنظر في عملية إعادة التشكيل تدريجياً، وفي نهاية المطاف تخفيض عدد قواتها مع البعثات التي تركز على مساعدة السكان المدنيين في الأجل المتوسط، ولا سيما خلال حالات الطوارئ. ونتطلع قدماً إلى تقديم تقرير عن ذلك الموضوع والمقرر أن يقدمه الأمين العام إلى مجلس الأمن في شهر آذار/مارس ٢٠١٤. وفي الوقت نفسه، ينبغي الاستمرار في تعزيز الشرطة الوطنية الهايتية ليتسنى لها تولي المهام التي ستنتقل إليها من البعثة.

ومن حيث حقوق الإنسان، نشجع حكومة هايتي على التحرك قُدماً بالتزامها بالتصديق على سائر اتفاقيات الأمم المتحدة بشأن المسألة، وأن تتخذ التدابير اللازمة للوفاء بالتوصيات التي قُدمت إلى هايتي في سياق فترة الاستعراض

من المهم أن نذكر أن كولومبيا أيضاً تعمل على تطوير برنامجها للتعاون الثنائي مع هايتي، وهو برنامج يتضمن مشاريع مثل تعزيز سلسلة إنتاج البن الذي يهدف إلى إنشاء سلسلة قيمة مستدامة وشاملة من شأنها أن تعمل على زيادة الدخل لدى صغار المنتجين، وتعزيز المنظومة التعاونية، وزيادة تصدير البن من نوعية جيدة؛ ووضع عمليات لإدارة النفايات الصلبة والتي بدأت بتنفيذ مصنع النفايات الصلبة في منطقة كباريه؛ وتلك المساهمات في الانتعاش وتعزيز الأمن الغذائي والتغذية، جاءت استجابة لطلب من منسق الأمن الغذائي الوطني في هايتي؛ وتعزيز معهد التدريب المهني الوطني في هايتي بعقد حلقة عمل للتدريب على الوظائف تشمل وضع مبادرة لتعزيز المعهد؛ وفي نهاية المطاف، وضع مبادرة إنعاش المجتمعات المحلية والأحياء والمساكن، وهي مبادرة تسعى إلى المساهمة في المخطط التنظيمي الذي تنفذه هايتي، وبصورة رئيسية في منطقة بور - أو - برنس.

وتكرر كولومبيا التزامها بدعم هايتي دعماً كاملاً والتزامها بعملية تعزيز مؤسساتها والنهوض بالتنمية فيها.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثل إسبانيا.

السيد أرياس (إسبانيا) (تكلم بالإسبانية): أقدر تقديراً كبيراً الدعوة التي وجهتها الرئاسة الأرجنتينية إلى إسبانيا للمشاركة في هذه المناقشة النصف سنوية بشأن الحالة في هايتي. وأعتبرها اعترافاً بالتزام بلدي تجاه بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي وتعزيز المؤسسات والتنمية الاجتماعية والاقتصادية في هايتي.

أرحب هنا بأول ظهور بيننا للممثلة الخاصة الجديدة للأمين العام في هايتي ورئيسة بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي، السيدة ساندرأ أونوريه. وأتمنى لها كل النجاح في دورها الجديد والهام والصعب. وأرحب بسفير هايتي، السيد دينيس ريجيز وأتمنى له كل التوفيق في دوره الجديد والهام.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثل ترينيداد وتوباغو.

السيد تشارلز (ترينيداد وتوباغو) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أدلي بهذا البيان بالنيابة عن ١٤ دولة عضو في الجماعة الكاريبية. وتود أيضا الجماعة الكاريبية أن تشيد بالأرجنتين، الدولة العضو الشقيقة لنا في مجموعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، على عملها الرائع بوصفها تتولى رئاسة مجلس الأمن خلال شهر آب/أغسطس.

ونشعر بالتشجيع أيضا لقرار الأمين العام بتعيين إحدى رعايانا، السفيرة ساندرأ أونوريه، ممثلة خاصة له ورئيسة لبعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي. نعرب عن ثقتنا العميقة بقدرتها على الاضطلاع بعمل منظومة الأمم المتحدة في هايتي، والعمل مع السلطات الهايتية لتنفيذ ولاية البعثة. وفي الوقت نفسه، فإن الجماعة الكاريبية تقر بالعمل الذي قام به نائب الممثل السابق بالنيابة لهايتي، السيد نايجل فيشر، على مساهمته القيمة في البعثة وفي تنمية هايتي.

ويقدم تقرير الأمين العام (S/2013/493) معلومات مفيدة عن التقدم المحرز في جهود الأمم المتحدة الرامية إلى تحقيق السلام والاستقرار الدائمين في هايتي من خلال بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي. وبالنسبة لنا نحن في الجماعة الكاريبية، فإن الاستقرار والتنمية الاقتصادية في هايتي يرتبطان ارتباطا لا ينفصم بجدول الأعمال الانمائي الواسع لمنطقتنا دون الإقليمية. وبناء على ذلك تشيد الجماعة الكاريبية بجهود بعثة الأمم المتحدة، التي أدت إلى تشجيع زيادة الاستقرار في هايتي. كما نرحب بما قرره مجلس الأمن، على النحو الوارد في القرار ٢٠٧٠ (٢٠١٢)، من تجديد لولاية بعثة الأمم المتحدة حتى ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣، ونؤيد توصية الأمين العام بتمديدتها مرة أخرى حتى عام ٢٠١٤.

كما تشيد الجماعة الكاريبية بخطط تشجيع الاستثمار، التي ستضطلع بدور بالغ الأهمية في دفع عجلة التنمية الاجتماعية

الدورية الشاملة التي تمت في جنيف. وإسبانيا بوجه الخصوص، تشعر بالقلق إزاء العنف الجنسي والعنف القائم على نوع الجنس بما ينطوي عليه ذلك من أعداد مقلقة في هايتي، ومما زاده سوء الإفلات المتكرر من العقاب على هذه الجرائم.

أما في مجال التعاون الإنمائي، فتكرر إسبانيا التزامها نحو هايتي. وبلدي من بين المانحين الرئيسيين في هايتي، ويتركز تعاوننا بصورة خاصة على الوصول إلى مياه الشرب المأمونة، وقطاع التعليم، وتطوير المناطق الريفية ومكافحة سوء التغذية. ونعتقد أن تعاون جميع أصحاب المصالح مع آلية التنسيق من أجل تفعيل الدعم الخارجي من جانب حكومة هايتي في أواخر عام ٢٠١٢ مسألة هامة جدا للكفاءة والشفافية في المساعدة.

ونريد زيادة عدد الأعمال التجارية الإسبانية في هايتي، والتي من الواضح أنها لا تزال غير كافية. ونتنبأ بأن يكون الاستثمار الأجنبي أداة رئيسية في النهوض في التنمية الاجتماعية والاقتصادية في البلد. وتحقيقا لتلك الغاية، لا بد من ضمان اليقين القانوني للاستثمار الأجنبي، وتعزيز المؤسسات الهايتية من قبيل مركز تيسير الاستثمار وتنفيذ الاتفاقات المتعلقة بالنهوض بحماية تعزيز الاستثمارات المتبادلة.

ومن وجهة نظر التعاون الإنمائي والاستثمار، من الجوهرى الحفاظ على الاستقرار السياسي الذي تكتنفه حاليا بعض الشكوك، ولذلك لا غنى عن الدور والعمل الذي تقوم به البعثة. ومن هنا نكرر تأييدنا والتزامنا الشديدين بتجديد ولاية البعثة ووجودها في هايتي في السنتين المقبلتين.

وبطبيعة الحال، تؤيد إسبانيا البيان الذي أدلى به نائب رئيس وفد الاتحاد الأوروبي.

في الختام، وكون رئاسة الأرجنتين ستنتهي في نهاية شهر آب/أغسطس، من دواعي سروري أن أنتهز هذه الفرصة لأهنتكم، سيدي، وبلدكم على دوركم النشط والناجح خلال هذه الفترة.

عقب إعصار ساندي في العام الماضي. وهي تشمل إنشاء لجنة حقوق الإنسان المشتركة بين الوزارات وإعادة توطين عدد من المشردين سابقا وبذل جهود لمكافحة وباء الكوليرا، بما في ذلك الجهود التي بذلت تمشيا مع مبادرة الأمين العام لدعم الخطط الوطنية في ذلك المجال. ويجدر بالذكر أيضا الجهود التي بذلتها السلطات الهايتية لتعزيز التنمية الاجتماعية - الاقتصادية، بما في ذلك الخطوات الواسعة التي اتخذها الرئيس مارتيلي لاجتذاب الاستثمار المباشر الأجنبي.

ومع ذلك، لا تزال الجماعة الكاريبية تشعر بالقلق العميق حيال تدني المعونة الدولية المقدمة لاستمرار أعمال إعادة التأهيل في هايتي. وتلك الحالة تدعو إلى الانزعاج في خضم موسم الأعاصير، حينما تتعرض هايتي لخطر آثار العواصف المدمرة. ولذلك ندعو جميع الاطراف التي عليها اشتراكات غير مدفوعة إلى أن تسدها من أجل التنفيذ الحسن التوقيت لولايات عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، التي تنسم أعمالها بأهمية بالغة لتعزيز السلام والأمن والاستقرار وحماية حقوق الإنسان وتعزيز التنمية في الدول المعنية.

ولئن كان قد أحرز تقدم في عدة مجالات، فإن هايتي لا تزال تشهد أزمة سياسية واجتماعية واقتصادية، ومع أخذ ذلك بعين الاعتبار، ينبغي ألا تتعلق المناقشة قيد النظر بما إذا كان على بعثة الأمم المتحدة أن تحتتم أعمالها ولكن بدلا من ذلك ينبغي أن تركز المناقشة على معالجة التغيرات المطلوبة في هايتي وان تضمن البعثة أن الانسحاب على مراحل مرتبط بتعزيز المؤسسات ومدعوم بإحراز تقدم صوب تحقيق الاستقرار الدائم.

وفي الختام، لا تزال الجماعة الكاريبية ملتزمة بالعمل معا مع الشركاء الآخرين في المجتمع الدولي لدعم جدول أعمال الحكومة الهايتية وجهود بعثة الأمم المتحدة في ذلك الصدد، بغية تسهيل تحقيق الاستقرار الدائم والتنمية الاجتماعية والاقتصادية في هايتي.

والاقتصادية في هايتي. وبالرغم من ذلك، نسلم بأنه لا بد من تنسيق المساعدة الدولية مع الأولويات الوطنية لهايتي، بغية كفالة الملكية الوطنية المناسبة للبرامج المزمعة لتحقيق منفعة الشعب الهايتي.

ونشيد أيضا بالخطوات الواسعة التي اتخذتها حكومة هايتي للوصول إلى مراحل سياسية معينة وهي تشير إلى إحراز تقدم. ولا نزال نشعر بالتفاؤل بان استمرار الزخم الذي تحقق حتى الآن سيتواصل وبان جميع الاطراف المعنية في العملية السياسية ستمكن من تجاوز الخلافات القائمة فيما بينها، وبروح التوافق، ستعمل معا لإنشاء آلية لإجراء الانتخابات الجزئية المتأخرة لمجلس الشيوخ والانتخابات البلدية والمحلية.

وتنوه الجماعة الكاريبية بالتقدم المحرز في إعلاء شأن سيادة القانون، على النحو المتمثل في برنامج سياسات الحكومة ذات الأولويات الرئيسية الخمس، التي تورد سيادة القانون باعتبارها إحدى ركائز البرنامج. ويثلج صدرنا انخفاض الاضطرابات الأهلية وجرائم القتل والاختطاف، فضلا عن كون الحالة السياسية والأمنية في البلد ظلت مستقرة نسبيا، مع انخفاض ملحوظ في الجرائم الكبرى. ونشعر بالتشجيع من مثول رئيسين سابقين أمام المحكمة في شباط/فبراير هذا العام. ونعتبر ذلك علامة إيجابية على اتجاه ناشئ نحو الاستقرار ودليلا على القبول المتزايد للإجراءات القضائية، وهو عنصر لا غنى عنه لصون سيادة القانون.

ونشعر بالمزيد من التشجيع لأن اداء الشرطة الوطنية لهايتي يواصل التحسن منذ أن تولت المزيد من المسؤولية عن توفير الأمن الداخلي. ومع ذلك، نشير إلى أن غايات خطة تطوير الشرطة الوطنية تتطلب استمرار الالتزام من جانب الحكومة وشركاء هايتي بغية ضمان توفير الموارد الكافية لدعم استمرار الخطة.

وحصل عدد من التطورات الإيجابية الأخرى في هايتي بعد وقوع الزلزال المدمر في عام ٢٠١٠ والتدمير الإضافي

حكومته، لا سيما الأولويات الرئيسية الخمس المتعلقة بالتعليم والتوظيف والطاقة والبيئة وسيادة القانون.

كما لاحظت التعليقات بشأن التحديات وأوجه قصور النظام التي تواجه هايتي وبشأن الدعم الذي ينبغي أن تقدمه بعثة الأمم المتحدة وأفرقة الأمم المتحدة القطرية في مجال المساعدات الإنسانية وفي جهود ذات طابع محقق للاستقرار الاجتماعي - الانمائي، مثل الحد من العنف الأهلي وإنشاء المشاريع السريعة الأثر.

وعلى المجلس أن يتأكد من أن مناقشات الأعضاء بان تولى البعثة، في أعمالها بشأن حقوق الإنسان، عناية خاصة لحقوق النساء والاطفال قد لوحظت وستظل تسترشد بها أعمالنا.

وأشرت سابقا إلى أن جميع أصحاب المصلحة في هايتي اعربوا عن دعمهم للحوار باعتباره وسيلة للتوصل إلى تفاهم بشأن تعزيز ركائز الحكم الديمقراطي في البلد. ولا يمكنني أن أبلغ في التشديد على أهمية مثل تلك العملية الشاملة لجميع الاطراف من أجل التغلب على حالة الجمود وإنشاء إطار يمكن فيه بحدوء تركيز جهود الحكومة والمجتمع على متطلبات البلد الملحة في مجال التنمية الاجتماعية - الاقتصادية. وستواصل بعثة الأمم المتحدة دعم جميع الجهود المبذولة بحسن نية في ذلك الاتجاه وهي تقدر استمرار دعم مجلس الأمن لها، فضلا عن دعمه لجميع الولايات الاخرى المأذون بها.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): لا يوجد متكلمون آخرون مدرجون في قائمة المتكلمين. بذلك يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٤٥.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن للسيدة ساندرأ أونوريه للرد على ما أدلي به من تعليقات.

السيدة أونوريه (تكلمت بالإنكليزية): أود أولا أن أشاطر المتكلمين الآخرين الإشادة بمبادرة الأرحنتين خلال رئاستها لمجلس الأمن بإدراجها في جدول أعمال المجلس المسألة المتعلقة بهايتي وبما صاحبه من نظر في تقرير الأمين العام S/2013/493، عن بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي. وأقدر تقديرا كبيرا الدعم المعرب عنه لأعمال أسلافي في منصب الممثل الخاص للأمين العام؛ ولأعمال القوات العسكرية والشرطة والموظفين المدنيين، بمن فيهم متطوعو الأمم المتحدة، فضلا عن الدعم المعرب عنه لجهود فريق الأمم المتحدة القطري في هايتي، إذ اننا نواصل مساعدة حكومة هايتي في كفالة هئية بيئة للاستقرار والأمن. كما لاحظت الدعم الذي اعرب عنه اعضاء المجلس والدول الاعضاء الأخرى لتوصية الأمين العام بتمديد ولاية البعثة لفترة عام اضافية.

وأحيط علما بعناية بالشواغل والتوصيات والمشورة المقدمة في الوقت المناسب إلى بعثة الأمم المتحدة بشأن الجوانب البالغة الأهمية لأعمالها مع حكومة هايتي، تمشيا مع خطة تركيز أنشطة البعثة حسب الظروف القائمة للفترة ٢٠١٣-٢٠١٦ التي قدمها الأمين العام في آذار/مارس في المجالات الأساسية المتمثلة في تطوير الشرطة وبناء القدرات الانتخابية وسيادة القانون ومسائل الحوكمة الرئيسية، بما في ذلك تشجيع حوار بشأن تحقيق الحد الأدنى من التوافق فيما يتعلق بالانتخابات وجدول الأعمال التشريعي وتعزيز مؤسسات الدولة. وأبرز المتكلمون اليوم التقدم المحرز في تلك المجالات الأساسية وتتسم النقاط المرجعية التي لا يزال يتعين تحقيقها بأهمية حيوية لإنشاء إطار عمل يساهم في بلوغ الأهداف الاجتماعية - الاقتصادية التي حددها إدارة الرئيس مارتيلي في خطط